استدراكات أبي شامة في إبراز المعاني على الإمام الشاطبي في ﴿ أبواب الأصول ﴾ من حرز الأمانى جمعاً ودراسةً

إعسداد

د. أحمد بن علي بن عبدالله السديس

الأستاذ المساعد بقسم القراءات بكلية القرآن والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى جمع هذه الاستدراكات في هذا القدر من متن الشاطبية، ودراستها دراسة علمية، تتضمن بيان باعثها، ومدى الحاجة إليها في تقرير كلام الإمام الشاطبي وفهمه، حسبما يظهر للباحث، مسن وجهة نظر علمية، أذكر بعد ذلك ما يترجح بدليله، كما تضمن البحث عرض موقف الشراح المتقدمين مسن جملة هذه الاستدراكات.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد...

فإن العناية بكتب أهل العلم ومصنفاتهم والاهتمام بها مطلب شريف، وعمل منيف، وما زال هذا دأب العلماء، وعمل الشرفاء في كل حين، فالعلم موصول بين أهله، رحم بين ذويه، وكلما كان الكتاب أكثر قيمة، وأظهر مكانة كلما زادت العناية به، في مظاهر شتى: من شرح وتعقيب، واختصار وترتيب، وغير ذلك مسن وجوه العناية المتعددة التي يمكن من خلالها خدمة الكتاب، وليس ذلك بضائرها شيئاً؛ فلكل ورد معلوم، وشرب مقسوم، وما زال أكابر أهل العلم يحتفلون بكتاب ما ويسطرون فيه آثاراً بديعة، ومقاصد شريفة، وشرب عقدها في خدمة الكتاب، وإظهار شرفه بين ذوي الألباب.

ثم إن هذا الإقبال منهم يناسب ما جبل الله عليه طبائع البشر من ميل لغرضٍ مخصوص، وقصدٍ مألوف، فيجد كل ناظر في شرح من الشروح ما يحقق مراده، ويقرب نواله.

ومن تلك الكتب التي حظيت بمزيد عناية، ووافر اهتمام قصيدة الإمام الشاطبي الموسومة بــ(حــرز الأماني ووجه التهابي في القراءات السبع)، فقد اعتنى بها العلماء فتتابعوا على شرحها، واســـتنباط لطــانف معانيها، واستخراج كنوزها، في مصنفات متعددة، ومؤلفات متنوعة؛ حيث اعتنى بها المتقدم والمتأخر، وهذا أمر ظاهر للعيان، مؤيد بحجج البيان، لمن كان له نظر في مؤلفات أهل العلم ومصنفاقم.

ومن جملة شروحها البديعة، التي جلَّت فضائلَها، وأبانت محاسسنَها، والـــتي هـــي عمــــدةٌ في باهــــا، ومستمسكٌ لمن رامها؛ شرح الإمام عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المعروف بأبي شامة، المتوفى سنة ٦٦٥هـ. حيث شرحها شرحاً بديعاً، اعتمد عليه كثير ممن جاء بعده.

وقد احتفل شرح أبي شامة بمسلك جديد، يتجلى في استدراكه على الإمام الشاطبي في مواضع كثيرة من قصيدته، فتعقبه عليها أبو شامة، وأردف ذلك بما يراه مناسباً من أسلوب وصياغة لا يتناولها اعتراض. ومما سوغ له هذا العمل، وأذن له بذلك قول الإمام الشاطبي –رحمه الله– في قصيدته:

وَإِنْ كَانَ خَرْقٌ فادَّرِكُهُ بِفَصْلَةٍ مِنْ جَادَ مِقْوَلا

وهذه الاستدراكات نقلها جَمْعٌ من الشراح بعد أبي شامة، وبعض استدراكاته على الإمام الشاطبي لا يخفى حسنُها، ولا يمكن إغفالها؛ لجلاء أمرها ووضوحه، وبعضها أقل من ذلك ظهوراً، وأخف شأناً، وفي هذا البحث المختصر الوقوف على هذه الاستدراكات التي أوردها على الإمام الشاطبي في أبواب الأصول من قصيدته، ودراستها دراسة تتضمن بيان وجهها ومناسبتها، وصحة اعتراضها، ومقارنتها بعبارات غيره.

ولستُ هنا بصدد التعقيب على أبي شامة فأئى لمثلي إدراك فضله، والإحاطة بغاية مقصده، غير ألها دراسة تطبيقية اجتهدت فيها معترفاً بالفضل لأهله، والعلم لأربابه، وتبقى هذه الاستدراكات منه -رحمه الله- محل نظر تحتمل التأمل والمدارسة، وبالله التوفيق.

أهمية الموضوع

تظهر أهمية هذا الموضوع من جوانب متعددة كما يلي:

- ١- مكانة الإمام أبى شامة، وعلو شأنه في هذا الباب؛ ثما يستدعى الاهتمام بعمله، والعناية بأثره.
- حناية أهل العلم بمتن الشاطبية واعتمادهم عليه، وحاجتهم بعد ذلك إلى فهم دلالات الشاطبية، وفي هذا العمل إعانة لهم على ما أرادوا.
- ٣- شهرة استدراكات أبي شامة على الشاطبية، حتى إنها من أبرز ما يميز كتابه، فدعت الحاجة للوقوف
 على هذه الاستدراكات، ومناقشتها مناقشة علمية، من وجهة نظر الباحث.
- ٤ قلة المعتنين بهذه الاستدراكات من قبل الشراح المتأخرين؛ على شهرتها وأهمية كثير منها، في فهـــم
 كلام الإمام الشاطبي وتقييده، ومن هنا تظهر أهمية الموضوع في تقريبها، وعرضها لآخذها بيسر وتيسير.

أسباب اختيار الموضوع

ما تقدم ذكره من أهمية الموضوع؛ أحدُ أسباب اختياره، ويضاف إلى ذلك ما يلى:

- ١- الرغبة في الاطلاع على هذه الاستدراكات، ومعرفة ما أضافته من جديد على مراد الإمام الشاطبي.
- ٢- الرغبة كذلك في مزيد عناية بنظم الإمام الشاطبي، ففي دراسة هذه الاستدراكات ومناقــشتها مـــا
 يزيد القارئ رسوخاً في علم القراءات على وجه الخصوص.
- ٣- محاولة الوقوف على شئ من جهود العلماء السابقين، ومناهجهم في النقد والتصويب، وفي هذا إثراء لتقافة الباحث ومعلوماته.

خطة البحث

قسمت هذا البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، والفهارس:

أما المقدمة فضمنتها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهج البحث.

وأما التمهيد ففيه الكلام باختصار عن: معنى الاستدراك، وفائدته، وذكر تنبيهات لازمة.

ثم الفصل الأول: وتضمن مبحثين على النحو الآيي:

- المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام الشاطبي.
- المبحث الثانى: ترجمة موجزة للإمام أبى شامة.

ثم الفصل الثاني: في ذكر الاستدراكات التي أوردها أبو شامة على الإمام الشاطبي في أبواب الأصول من الشاطبية، وتضمن ستة عشر مبحثًا على النحو الآبي:

- المبحث الأول: الاستدراكات الواردة في مقدمة الشاطبية.
 - المبحث الثانى: الاستدراكات الواردة في باب البسملة.
- المبحث الثالث: الاستدراكات الواردة في باب سورة أم القرآن.
 - المبحث الرابع: الاستدراكات الواردة في باب الإدغام الكبير.
- المبحث الخامس: الاستدراكات الواردة في باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين.
 - المبحث السادس: الاستدراكات الواردة في باب هاء الكناية.
 - المبحث السابع: الاستدراكات الواردة في باب المد والقصر.
 - المبحث الثامن: الاستدراكات الواردة في باب الهمزتين من كلمة.
 - المبحث التاسع: الاستدراكات الواردة في باب وقف هزة وهشام على الهمز.
 - المبحث العاشو: الاستدراكات الواردة في باب الإظهار والإدغام.
 - المبحث الحادي عشر: الاستدراكات الواردة في باب أحكام النون الساكنة والتنوين.
 - المبحث الثاني عشر: الاستدراكات الواردة في باب الفتح والإمالة.
 - المبحث الثالث عشر: الاستدراكات الواردة في باب الراءات.
 - المبحث الرابع عشر: الاستدراكات الواردة في باب اللامات.
 - المبحث الخامس عشر: الاستدراكات الواردة في باب ياءات الإضافة.
 - المبحث السادس عشر: الاستدراكات الواردة في باب ياءات الزوائد.
 - ثم الخاتمة، وفيها ذكر أهم نتائج البحث والتوصيات.
 - ثم ختمت البحث بفهرس المصادر والمراجع.

منهج البحث

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي، التحليلي، بجمع هذه الاستدراكات، ثم دراستها دراسة علمية، وقد التزمت في ذلك ما يلي:

- كتابة البحث وفق قواعد الرسم الإملائي.
- جمع استدراكات أبي شامة على الإمام الشاطبي في الأصول، مرتبة على ترتيب أبواب الشاطبية.
 - نقل كلام أبي شامة واستدراكه بالنص، مبيناً سبب استدراكه قبل ذكر نصِّ كلامه.
 - الإشارة إلى من نقل كلام أبي شامة من المتقدمين من شراح الشاطبية، ممن توفرت شروحهم.
 - مقارنة استدراك أبي شامة باستدراك غيره إن وجد في الترجمة نفسها.
 - ذكر ما تيسر من كلام الشراح في توجيه ترجمة الإمام الشاطبي، المستدرك عليها.
- ترجيح ما يراه الباحث قوياً، مدعماً ذلك بالمرجحات، مما وقف عليه من كلام المتقدمين، نظماً ونشراً،
 وكلام المحررين على الترجمة.
 - توثيق النقول الواردة في البحث من مصادرها الأصلية.
 - الترجمة لمن يحتاج إلى ترجمة من الأعلام الوارد ذكرهم في البحث.

تمهيـــــد

هذا البحث قائم على ذكر استدراكات أبي شامة على الإمام الشاطبي، ومناقشتها مناقشة علمية مـــن وجهة نظر الباحث، ومن المناسب في هذا المقام ذكر معنى الاستدراك.

مادة (درك) في أصلها تعود لمعنى اللحاق بالشيء، والدرك اللحاق، والإدراك اللحوق، يقال: مشيت حتى أدركت ومانه، واستدرك الشيئ بالشيئ حاول إدراكه به(١).

وههنا جملة تنبيهات:

 شديد، ولسان سليط، وأما التعقيب العلمي مع حفظ الحق، وصيانة العرض فالناس في حاجة إليه كلَّ حــين، وهو حيث أتاك مشعر بكمال الخالق وقدرته، وضعف المخلوق وحاجته.

الثاني: أن الاستدراك العلمي خير معين على التحصيل، وقرار العلم وتمكنه في النفس حين يسدُّ بذلك ثغرة، أو يقوي حجة، فكم كان في جملة من الاستدراكات من إجابة على تساؤل في ذهن القارئ، أو حسلٌ لمعضلة استحكمت على فهمه، وفيه مع هذا أيضاً نوع مدارسة للعلم، وفضل مدارسة العلم وثمرته غير خافية، ناهيك عن حصول سعة في الأفق، وتوسع في المدارك، وهو بعينه ما يحتاجه المتخصص على الدوام.

الثالث: أن قبول الاستدراك أو رده مسألة خاضعة لقواعد البحث والمدارسة، وليس في كثير منها ما يتعين التسليم به من كل وجه، ويبقى مدار قبولها على قوة حجتها، وحسن تقريرها على الآخذ بها، وهذا مجال واسع، ومسلك جامع، للناس فيه مآرب شتى، وطرائق تترى، ثم هي في نفسها تتفاوت قوة وضعفاً، ووضوحاً وخفاءً، والناس في أخذها وردها على درجة تفاوقا.

الرابع: أن مسلك الاستدراك ذائع مشتهر في ثنايا العلوم، وما زال أهل العلم يستدرك بعضهم على بعض، ويتعقب بعضهم بعضاً، وهو طريق مألوف لن يعدمه ناظر في مصنفات العلماء، والمشايخ الأجلاء، معض التنبيه الأكيد على ضرورة حسن قصد المستدرك، وسلامة صدره من جملة الآفات المهلكة. والله تعالى أعلم.

الفصل الأول المبحث الأول: ترجمة الإمام الشاطبي^(٢)

أ- اسمه ونسبه ومولده:

هو القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد الشاطبي، الرعيني، الأندلسي، المقرئ، الشافعي، الضرير.

ولد في آخر سنة ثمان وخمسين وخمسمائة بشاطبة من الأندلس، ونشأ رحمه الله الساح نشأة صالحة، ودرس عدداً من العلوم في بلدته شاطبة؛ فقرأ القراءات وأتقنها فيها على أبي عبدالله محمد بن على بسن أبي العاص النفزي المعروف بابن اللائه، ثم رحل إلى بلنسية، وسمع من علمائها عدداً من الكتب والمتون، ثم رحل سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة للحج، ودخل مصر فأكرم وأعلى قدره، وتصدى فيها لتعليم القراءات واللغة والنحو، وأمّ فيها قصيدته اللامية في القراءات السبع، ونَظَمَ الرائية في رسم المصاحف، فقصده الناس من جميع الأقطار، ولما فتح السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب بيت المقدس توجه الشاطبي فزاره في سسنة تسمع وثمانين وخمسمائة، وصام به رمضان، ثم رجع، فأقام بالمدرسة الفاضلية يقرئ فيها القرآن حتى توفي الحراه اللهاسة.

ب- مؤلفاته، وآثاره:

له –رحمه الله– جملة من المؤلفات البديعة، والتي عمَّ نفعها، وانتشر بين الحلائق فضلُها، ومن أشـــهرها في ذلك:

- حرز الأماني ووجه التهابي في القراءات السبع؛ وهي القصيدة المشهورة المعلومة.
- حقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد؛ وهي قصيدة رائية في علم رسم المصاحف، ممشهورة معلومة، عليها شروح عديدة.
 - ۳- ناظمة الزهر؛ وهي قصيدة رائية في عد آي سور القرآن.
 - هذه أبرز مآثره، وهي عمدة في أبوابها، وله سواها.

ج- وفاته –رحمه الله–:

توفي –رحمه الله تعالى– يوم الأحد، الثامن والعشرين من جمادى الآخرة، سنة تسعين وخمسمائة بالقـــاهرة، عن اثنتين وخمسين سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

المبحث الثاني: ترجمة الإمام أبي شامة (٤)

أ- اسمه ونسبه ومولده:

هو الشيخ الإمام الحجة الحافظ عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان أبو القاسم المقدسي، ثم الدمشقي، الشافعي، المعروف بأبي شامة؛ سُمِّيَ بذلك لشامة كبيرة كانت فوق حاجبه الأيسر^(٥)، ولد سنة تسع وتسعين وخمسمائة.

ب- نشأته:

قرأ –رحمه الله – القراءات صغيراً على الإمام السخاوي، وذلك سنة ست عشرة وستمائة، وروى الحروف عن أبي القاسم بن عيسى بالإسكندرية، وسمع صحيح البخاري من داود بن ملاعب، وأحمد بن العطار، وسمــع مسند الشافعي من الشيخ الموفق، وكتب كثيراً من العلم، وأحكم الفقه، ودرس وأفتى وبرع في العربية، وولي مشيخة الإقراء بتربة الملك الأشرف، ومشيخة دار الحديث (٢٠).

ج- مؤلفاته وآثاره:

صنف -رحمه الله- جملة من التصانيف النافعة، ومن أشهرها ما يلي:

١- شرحه المختصر للشاطبية الموسوم بــ(إبراز المعاني في شرح حرز الأماني)، وهو محلُّ الدراسة في هذا المحث.

- ٣- الباعث على إنكار البدع والحوادث.
- ٣- الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز.
- ٤- ضوء السارى إلى معرفة رؤية البارى.

وغيرها من مصنفات متباينة في علوم متعددة (٧) مما يشعر برسوخ قدمه، وسعة علمه في ســـائر الفنـــون، ومختلف العلوم.

د- وفاته -رحمه الله-:

ذكروا في هذا الشأن أن رجلين دخلا عليه يستفتيانه فضرباه ضرباً مبرحاً، كاد أن يأتي على أجله، ثم ذهبا ولم يدر من سلطهما عليه(^^)، وتوفي -رحمه الله- في السنة نفسها في شهر رمضان سنة خمس وستين وستمائة، فرحمه الله رحمة واسعة.

الفصل الثابى: استدراكات أبي شامة على الشاطبي في الأصول

المبحث الأول: الاستدراكات الواردة في مقدمة الشاطبية

بدأ الإمام الشاطبي قصيدته بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز المفتتح بسورة الفاتحة المصدرة بالبسملة، وقد قرر أهل العلم(٩) أن السنة عن النبي ﷺ في مكاتباته البداءة بالبسملة، كما في كتاب النبي ﷺ إلى هرقل عظيم الروم، وفيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم...» الحديث، وهو في الصحيح(١٠)، أما خطبه الكلامية ﷺ فيستفتحها بالحمدلة لا غير.

ثم ثنَّى الإمام الشاطبي -رحمه الله- بالصلاة على النبي ﷺ، وثلَّث بالحمدلة حيث يقول في هذا المقام(١١):

بَكِأْتُ ببِسْم الله في السَّظْم أوَّلا وَثَنَّيْتُ صَـلَّى اللهُ رَبِّسِيْ عَلَسِى الرِّضَـا وَعَتْرَتِهِ ثُمِهُ الصَّحَابَةِ ثُمَّهُ مَمَنْ

تَبَارُكَ رَحْمَانِاً رَحِيْماً وَمَسوْئلا مُحَمَّد الله الله عنه إلَا النَّاس مُرْسَلا تَلاهُمْ عَلَى الإِحْـسَانِ بِـالْخَيْرِ وُبُّـلا وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءاً به أَجْدُمُ العَلا

وقد استدرك أبو شامة على الإمام الشاطبي في هذا المقام، والوجه عند أبي شامة أن الإمام الشاطبي –رحمه الله– أخَّر حمد الله تعالى بعد الصلاة على نبيه ﷺ، والأولى تقديم ذكر الله على ذكر رسوله، قال –رحمـــه الله– (١٢): "ولو أن الناظم قال: "وَثَنَيْتُ أَنَّ الحَمْدَ لله ... وَثَلَّثْتُ صَلَى اللهُ رَبِّيْ عَلَى الرِّضَا"، لكان أولى " اهـ. وأشار أبو عبدالله الفاسي^(١٦) في شرحه^(١٧) إلى أن تثليثه به لا يخرجه عن البداءة؛ لأن الجميع –يعني الحمد وما تقدمه– مبدوءٌ به، واتفق وقوعه في البداءة ثالثاً.

قلت: ولا شك أن تقديم حمد الله تعالى لا يحوج إلى تأويل، وكان هو الأنسب، وسياق الكلام لا يتبدل به، لكن ما ذُكر من تعليل لعمل الإمام الشاطبي فوجهه ظاهر على ما ارتضاه كبار شراح القصيد، والله أعلم.

الاستدراك الثاني: عند قول الإمام الشاطبي (١٨):

مَع اثْنَانِ مِنْ أَصْحَابِه مُتَمَتَّلا

وَسَوْفَ تَرَاهُمْ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ

والوجه عند أبي شامة أن قوله: (مَعَ اثْنَيْنِ) يحتمل أموراً، فجوَّز (١٩) أن يكون (مَعَ اثْنَيْنِ) خبر مبتدأ محذوف أي: كلَّ مع اثنين، أو يكون التقدير: كلَّ مع اثنين بالنصب على البدل من قوله: (وَاحِداً بَعْدَ وَاحِد)، أي: ترى كل واحد منهم مع اثنين من أصحابه بعد واحد مع اثنين من أصحابه، ثم حذف الأول لدلالة الثاني عليه. قال أبو شامة (٢٠): "ولو قال:

مَع اثنُ يْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ مُتَمَسِّلًا

وَسَوْفَ تَوَاهُمْ هَا هُنَا كُلَّ وَاحِدٍ

لكان أسهل معنيّ، وأحسن لفظاً ".

قلت: قول أبي شامة (أسهل معنىً) إن كان مراده من حيث الإعراب فصحيح؛ لعدم احتياجه لتقدير، وأما حسن اللفظ فلا يخفى حُسْنُ عبارة الإمام الشاطبي هنا، ومراده ظاهر لا يلتبس، والقصيدة قائمة على ما قرره من كون كل إمام له راويان نقلا قراءته فلا يلتبس المعنى في بيته. والله أعلم.

ولقد أعرض الشُّوَّاح عن استدراك أبي شامة هنا؛ فلم ينقله مَنْ لهم عادة بنقل استدراكه.

الاستدراك الثالث: وقد أورده أبو شامة بعدما فرغ من شرح الأضداد وما يتلو ذلك من مصطلحات سار عليها الإمام الشاطبي، حيث أورد جملة من الأبيات عدتما عشرة، وذكر ألها توازي ما ذكره الإمام الشاطبي في ثلاثة عشر بيتًا، وتفضلها بزيادات واحترازات، فأذكر نصَّ أبياته -رحمه الله- ثم أعقب عليها. قال -رحمه الله-(٢١):

عَلَـــــــى القَــــادِئِ المَنْظُـــومِ أُوّل أُوّلا بِالْخُرُفِهِمْ وَالسوَاوُ مِنْ بَعْدُ فَيْسَصَلا

حُـــرُوفَ أَبَـــي جَــاد جَعَلْـــتُ دَلالَـــةُ وَمِــنْ بَعْــدِ ذِكْــرِي الحَــُـرْفَ رَمْــز رِجَالِــهِ

تَكَرَّرَ حَرِفُ الفَصْلِ وَالرَّمْنِ مُسسْجَلا وَبِاللَّفْظُ أَسْتَغْنِي عَنِ القَيْدِ إِنْ جَلا وَبِسَاللَّفْظُ أَسْتَغْنِي عَنِ القَيْدِ إِنْ جَلا كَصِلْ ذِذْ وَدَعْ حَرِّكْ وَسَهِلْ وَأَبْسِدِلا وَهَمْنِ وَوَنَقْسِلٍ وَاخْسِتَلاسٍ وَمَسِيِّلا وَرَقِّنَ وَرَقِّنِ وَاقْضَى وَأَهْمِلاً وَرَقِّنَ وَرَقِّنَ فَعُنْ وَالْمُعْمُ بَرَاللَّهُ فَهُمُ وِالْفَسْتُ حَيْثُ تَنَسَرُّلاً فَغْنِ وَالوَّفْ عَرَالاً فَيْ وَالرَّفْ وَالنَّمُ وَالْمُ وَالنَّمُ وَالنَّمُ وَالنَّمُ وَالنَّمُ وَالْمُ وَالنَّمُ وَالنَّمُ وَالنَّمُ وَالنَّمُ وَالْمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُولِمُ وَالْمُوالْمُ وَالْمُ وَالْمُولِمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُولِمُ وَالْمُولِمُ وَالْمُولِمُ وَالْمُولِمُ وَالْمُو

وهذه الأبيات منها ما هو منصوص عليه في الشاطبية وهو الأكثر، كالأضداد المذكورة، وإنما عمد أبو شامة على إعادة بنائها على ما ارتضاه؛ لأنه أراد أن يستقل بأبيات على مسائل مخصوصة، ولا أرى أن هذا موطن ذكرها؛ لأن غالبها هنا لا يتأتى الاستدراك به على الإمام الشاطبي، وبعضها الاستدراك فيه ظاهر، كقوله ابتداءً: " وَمِنْ بَعْد ذَكْرِي الحَرْفَ رَمْز رجَاله بأخرُفهمْ ".

ووجه الاستدراك: أن الإمام الشاطبي قال في هذا المقام: "وَمِنْ بَعْد ذِكْرِي الحَرْفَ أُسْسِمِي رِجَالَسَهُ " ومعلوم أن التسميةَ غيرُ الرمز، والرموز لا تكون أسماءً إلا على تأويل، والإمام الشاطبي يقصد الرمز والتسمية معاً، وغالب اعتماده على الرمز، وعبارته تحتمل التأويل، وعبارة أبي شامة نصٌّ في الدلالة.

ومما يصحُّ جعلُه استدراكاً من أبياته السالفة قولُه –رحمه الله ﴿ وَطَوْراً أُسَمِّيهِمْ فَلا رَمْــزَ مَعْهُـــمُ "، ويعني بذلك أنه متى ما سمى القارئ أو الراويَ فلا يصح جعل ما يليه رمزاً، وهذه المسألة تقدم تقريرها قريبـــاً عند الاستدراك الثالث من هذا المبحث، لكنه هناك ضمن استدراكه في نظم الشاطبي، وهنا أفرده مستقلاً.

الاستدراك الوابع: عند قول الإمام الشاطبي (٢٢) -رحمه الله تعالى-:

وَسَوْفَ أُسَـمِّيْ حَيْـثُ يَـسْمَحُ نَظْمُـهُ بِهِ مُوْضِحًا جِيْـداً مُعَمّـاً وَمِخـوَلا

ومقصود الإمام الشاطبي أنه متى ما سمح له النظم بتسمية القارئ بدلاً من الرمز فإنه يفعل ذلك، وقد استوعب بشرطه جميع السبعة ورواقهم الأربعة عشر على ما أفاده أبو شامة (٣٣)، غير أنه استدرك عليه أمسراً ظاهراً، وهو أن البيت مفتقر إلى تنبيه؛ قد التزمه الإمام الشاطبي من غير تصريح به؛ وهو أنه إذا صرَّح باسم القارئ لا يأتي معه برمز، قال السمين (٢٤): "وقد علم بالاستقراء من حاله في هذه القصيدة أنه لا يأتي برمز مع التصريح بالاسم" اه.

وقال أبو شامة (٢٥) محوراً موضع الاستدراك: "فلو أنه بيَّن ذلك في موضع تلك الألفاظ لكان أولى، نحو أن يقول:

واستدراك أبي شامة هنا في محله بلا ريب، والغريب مع أهمية هذا القيد إلا أن الإمام الشاطبي أغفله، ولذا أطبق الشواح على الاعتداد به، ولو لم يصرح به، ونصوا على ذلك في شروحهم؛ إذ عدم الاعتداد به يناقض مقاصد القصيدة، ويفسد دلالاتما^(٣٦)، وقد صوَّح بهذا الشرط لأهميته بعض من جاء بعده ممن نحا نحوه، كابن مالك في قصيدته (^{٢٧)} في قوله: "ولا رَمْزٌ إِذَا اسْمُ امْرِئِ بَدَا ".

المبحث الثانى: الاستدراكات الواردة في باب البسملة

أورد الإمام أبو شامة في هذا الباب استدراكاً واحداً عند قول الإمام الشاطبي -رحمه الله تعالى-(٢٨):

والوجه عنده على ما قرره: أن قول الإمام الشاطبي: (سورةً) نكرة في كلام موجب فلا عموم لها إلا مـــن جهة المعنى، قال –رحمه الله—^(۲۹): " فكأنه قال: مهما ابتدأت سورة سوى براءة فبسمل، ولو قـــال: "وَلا بُـــــــّـ مِنْهَا فِيْ ابْتِدَا كُلِّ سُوْرَةٍ سِوَاهَا" لزال هذا الإشكال" اه.

وقد نقل السمين كلام أبي شامة ثم قال(٣٠): " وفيه نظر ".

قلت: وكلام الإمام الشاطبي ظاهر المقصد، ولذا قال أبو عبدالله الفاسي في شرحه (٣١): " وتنكير (سورة) على معنى: أي سورة كانت من جنس السور، كما تقول: ادفع هذه الدراهم إلى رجل، أيْ: أيَّ رجل من هذا الجنس، ومنه: { اطْرَحُوهُ أَرْضاً }(٣٢)، ولذلك استثنى براءة منها " اه.

وقال الإمام الجعبري^(٣٣) في كنْز المعاني^(٣٤): " والنكرة في الإيجاب تعم بتقدير: أيِّ سورة، فلهذا اســـتثنى براءة " اه.

وعليه فما أضافه الإمام أبو شامة في استدراكه يغني عنه ما يفهم لزاماً من سياق الإمام الشاطبي، كما يفهم أيضاً من استثنائه سورة براءة على ما قرَّره الإمام الجعبري -رحم الله الجميع-. مع أن ما اعتمد عليه أبو شامة في استدراكه خلاف ما هو مقرر في الأصول (٣٥).

المبحث الثالث: الاستدراكات الواردة في باب سورة أم القرآن

أورد أبو شامة فيها على الإمام الشاطبي أربعة استدراكات:

الاستدراك الأول:

عند قول الإمام الشاطبي -رحمه الله تعالى-(٣٦):

وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ رَاوِيْهِ نَاصِرٌ ۗ

فقد تعقبه الإمام أبو شامة على قوله، والوجه عنده أن قيد القراءة الذي يكشف كيفية أدائها غير ظاهر في ترجمته، قال –رحمه الله—(٣٧): " وكان التقييد ممكناً له لو قال: وَمَالِكُ مَمْدُوْداً نَصِيْرُ رُوَاتِهِ " اه. هذا كــــلام أبي شامة، وحجة الإمام الشاطبي أن هذه الترجمة مما استغني باللفظ عن القيد فيها وذلك جارٍ على منهجــه في قصيدته فهو القائل (٣٨):

وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِيْ عَنِ القَيْدِ إِنْ جَلا

ومما سوَّغ له ذلك اشتهار القراءتين على ما أفاده السمين في شرحه (٣٩).

ولكنَّ استدراك أبي شامة هنا آت في محله؛ فإن الشهرة لا ترفع اللبس من كلَّ وجه، وادعاء الشهرة ممسا يتصور المنازعة فيه، ولا سيما وأن في الكلمة قراءات أخر لا تدفعها ترجمة الإمام الشاطبي، كقراءة (مَلْكِ) بسكون اللام (٢٠٠)، و(مَلَكَ) فعلاً ماضياً (١٠٠)، فقول أبي شامة (ممدوداً) يعين قراءة الباقين بالقصر، ولا ترد على هذا الضابط احتمال قراءات أخرى؛ وذلك أن كسر اللام، وجر الكاف مانع من ذلك؛ حيث إن استدراك أبي شامة نصِّ في أن الخلاف في الألف لا غير.

ومع حسن استدراك أبي شامة -رحمه الله- إلا أن ابن مالك في قصيدته الدالية قد جاء بأحسنَ من ذلك، حيث يقول في الموضع المعنى نفسه (٤٠٠):

هُنا مَلك امْدُدْ للكسائيْ وَعَاصِم

أما قوله: (امدد) فقد وافق عليه أبا شامة، وإنما زاد عليه في تعيين محل الخلاف؛ وأنه في سورة الفاتحة فقط، ولا يتعداها إلى غيرها في قوله: (هنا) فإنه قاضٍ بالتعيين، وقد تبعه على هذا التعيين الإمام الجعبري في استدراكه على الشاطبي في هذا الموضع، قال (٤٣): ولو قال: "وَمَالك يَوْم المدُّ رَاوِيْه نَاصرٌ"؛ لكان أولى" اه.

وقبله أبو عبدالله الفاسي في اللآلئ الفريدة حيث قال^(٤٤): "ولو قال: "وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ مَدَّ نَمَى رِضىً"، أو نحو ذلك لكان أوضح للمقصود" اه.

قلت: واستدراك جَمْعٍ من الشراح على الإمام الشاطبي في هذا الموضع يقوي وروده، والتسليمَ بصحته، على ما سبقَ إليه أبو شامة، رحم الله الجميع.

الاستدراك الثابى:

أورده أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله–:

وَعَنْدَ سَرَاطَ وَالسِّرَاطِ لَقُنْبُلا بِحَيْثُ أَتَى

والوجه عنده أن الإمام الشاطبي لَفَظَ بالكلّمة مجردة من أل مرة، ومعرفة بما مرة أخرى، قال (٥٠): "ولــو اقتصر على لفظ النكرة في الكل لحصل الغرض، فإن لام التعريف زائدة على الكلمة"، واستدل على ذلك رحمه الله بأن الكلمة تكون مجردة من أل وتتعرف بالإضاف يستة كقوله تعالى: { صِرَاطِ الله } قال رحمه الله (٤٦): " ولو أنه قال:

...... سِرَاطٌ بِسِيْنٍ قُتْبُلٌ كَيْفَ أَقْبَلا وَبالصَّاد بَاقَيْهِمْ وَزَايًا أَشْمَهَا

لتمَّ له المقصود. والله أعلم " اه.

ثم إن استدراك أبي شامة هذا تضمن مع ما قصده أمرين:

أولهما: أنه نصَّ على كيفية قراءة قنبل، ولم تكن لتعرف في الشاطبية إلا من رسمها بالسين، على ما تقــرر من أصول الإمام الشاطبي أنه قد يستغني بالرسم عن القيد في مواضع، مع أنه قد نوزع في ذلك لخفاء مسلكه، وقد ناقشه في عمله هذا الجعبري وقال مستدركاً عليه (٤٠٠): "ولو قال:

وَسِيْنُ صِرَاطٍ وَالصِّرَاطِ لِقُنْبُلا

لكان أولى" اه.

وقد أحسن أبو شامة في نظمه هذا بذكر القيود، فغير خاف أن جلَّ اعتماد الإمام الـــشاطبي –رحمـــه الله تعالى– على القيود فذكرها، ولا سيَّما والمتعلم حديث عهد بنظمه لأنه في مفتتحه أولى؛ ليتدرب عليها، ويعتاد فهمها، والله أعلم.

و عمن نحا نحو أبي شامة في النصِّ على كيفية قراءة قنبل -وقد يكون سبقه إلى ذلك- الإمام ابن مالك في قصيدته بقوله (٤٩):

وَسِيْنُ صِرَاطِ كَيْفَ جَا زَانَ وُرَّدَا وممن سلك مسلك الإمام الشاطبي فاكتفى بالرسَّم الإمام ابن الجزري بقوله (°°): السِّرَاطَ مَعْ سِرَاطَ زِنْ

وقبله أبو حيان في منظومته عقد اللآلي بقوله(٥١):

سرَاطَ السِّرَاطَ كَيْفَ كَانَا لقُنْبُلا

غير أن مسلك أبي شامة في تعيين كيفية القراءة سديد، حيث لا يحتاج لتأويل، ولا يتناوله اعتراض، ومثل هذا هو المراد في بحث مسائل العلم وتعيينها.

الاستدراك الثالث:

أورده أبو شامة –رحمه الله– عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله–(٥٠):

عَلَـــنْهِمْ إِلَــنْهِمْ حَمْــزَةٌ وَلَـــنَهْهِمُو جَمِيْعاً بِـضَمِّ الهَــاءِ وَقَفــاً وَمَوْصِــلا

والوجه عنده: أن النظم يكشف قراءة حمزة فقط، وأنها بضم الهاء في الكلمات الثلاث، أما قراءة الباقين فلا تؤخذ من النظم؛ لأنهم يقرؤون بكسر الهاء، والكسر ليس ضداً للضم المذكور في النظم، فلا تتبين قراءهم من قوله: (بضم الهاء). قال أبو شامة (٥٣): "ولو قال: (بضم الكسر) لبان ذلك " اه.

ثم أتى أبو شامة بعد ذا بكلام غريب قال^(٤٥): "ولعله أراده، وسبق لسانه حال الإملاء إلى قوله: (بــضم الهاء) " اه. قلت: ومثل هذا لا يتصور، وهو غريب، قال الجعبري مفنداً هذا الوَهْمَ^(٥٥): "ولو سبق في الإملاء، لاستدركه في الإقراء".

وأما استدراك أبي شامة فهو في محله، وقد وُجِّه عمل الإمام الشاطبي بأنه اعتمد على الشهرة، وبأن الهاء لم تفتح لغة(٢٠)، غير أن هذا الاعتراض لا ينهض؛ ذلك أن الإمام الشاطبي قيَّدَ ما شابَمه في قوله(٥٧):

وَكَسْرُ بُيُوْت وَالبُيُوْتَ يُضَمُّ عَنْ حَمَى جلَّة

فقابل بين الكسر والضم لما أراد تعيينهما، وهو ما قصده أبو شامة باستدراكه، ومثله في التنبه لهذا الأمر الإمام ابن الجزري –رحمه الله– في ذكره لكيفية القراءة بقوله(٥٠٠):

وقيل(٥٩) إن الإمام الشاطبي أبان قراءة الباقين، وألها بالكسر من قوله بعدُ(٣٠):

وَفِيْ الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلَلا

وقولِه –رحمه الله تعالى–:

وَقِفْ لِلْكُلِّ بِالكَسْرِ مُكْمِلا

لكنَّ هذا فيه تكلُّف ظاهر؛ لطول الفصل، وليس على هذا عمله -رحمه الله- بل إن عمله على خلافه كما تقدم.

الاستدراك الرابع:

عند قول الإمام الشاطبي -رحمه الله تعالى-(٢٦):

ومنْ قَبْلِ هَمْزِ القَطْعِ صِلْهَا لِوَرْشِهِمْ

والكلام هنا عن صلة ورش لميم الجمع؛ وأن ذلك فيما وقع قبله همزة قطع، وقد قدَّم الإمام الشاطبي قبل هذا البيت حكمها عند قالون وابن كثير في قوله(٢٢٠):

وَصِلْ ضَمَّ مِيْمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرِّكِ دِرَاكِاً وَقَالُونٌ بِتَخْيِيْدِهِ جَلَّا

ولأجل ذا اعترض أبو شامة قائلاً^(٦٣): "كان يلزمه أن يذكر مع ورش ابنَ كثير وقالون؛ لئلا يُظَنَّ أن هذا الموضع^(٢٤) محتصّ بورش، كما قال في باب الإمالة^(٦٥): "رَمَى صُحْبَةٌ أَعْمَى"، ولو قال: "وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ القَطْعِ وَافَقَ وَرْشُهُمْ" لحصل الغرض" اه.

لكنَّ استدراك أبي شامة لم يَسْلَم من استدراك عليه أيضاً؛ فإن قوله: (وَافَقَ) ملبسٌ من حيث إنه تقدم ذكر ابن كثير وقالون، فلا يدرى موافقته لأيهما (٦٦)، وليسا في الصلة على مذهب واحد كما هو معلوم، فلا يُدرَى أُوَافَق الأقربَ على التخيير، أو الأبعدَ على الصلة، قاله الجعبري (٦٧).

وعندي -والله أعلم- أن استدراك أبي شامة لم يضف جديداً على ترجمة الإمام الشاطبي، بــل عبارتــه في ذلك تحتاج لتأويل على ما تقدم بيانه، غير أن السمين الحلبي في شرحه وجَّه عمل أبي شامة بقوله (٢٦٠): "وقـــد ظهر لي جواب، وهو الأصلُ في الباب ابنُ كثير، وهو المتتحدَّثُ عنه، وهو جازم بذلك بخلاف قالون فإن عنـــه خلافـــاً، فرجـــوع الموافقـــة لـــصاحب الأصـــل الـــذي لا خـــلاف عنـــه أولى" اه. وهـــذا منـــه -رحمه الله أحسنُ ما يقال في توجيه عمل أبي شامة -رحم الله الجميع-.

المبحث الرابع: الاستدراكات الواردة في باب الإدغام الكبير

الاستدراك الأول:

أورده أبو شامة -رحمه الله- عند قول الإمام الشاطبي (٢٩٠:

فَفِي كِلْمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمُ وَمَا سَلَكُكُمْ وَبَاقِيْ البَابِ لَيْسَ مُعَوَّلا

وباعث الاستدراك عنده أن الإمام الشاطبي لم يذكر تعريفَ الإدغام الكبير وشرطَه، ويرى أبو شـامة أن بيت الإمام الشاطبي هذا كان الشأن أن يُسبَقَ ببيت يدلُّ على ما قصده، قال أبو شامة (٧٠٠): "ووقع لي لو أنــه قال عوضَ البيت السابق:

أَبُو ْ عَمْسِرِو الْبَصْرِيُّ يُسَدُّغِمُ إِنْ تَحَسِرِ وَكَا وَالتَقَسَى الْمِثْلَانِ فِسَيْ الشَّانِيْ الاوَّلا

لكان شرحاً للإدغام الكبير الواقع في المثلين" اه.

وقد تفطن لما أشار إليه أبو شامة الإمامُ الجعبري في شرحه على الشاطبية، وأنشد في ذلك بيتاً يرى أحقيته بالتقديم على ترجمة الإمام الشاطبي، وهو قوله(٢١):

إِذَا حُسرِ لَكَ المِسفِلانِ أَوْ مَسا تَنَاسَبَا أَبُ وْ عَمْ رِهِمْ إِنْ خَفَّ أَدْغَمَ الاوَّلا

وفيه من الدلالة ما في بيت أبي شامة المتقدم، ولو أشار الإمام الشاطبي إلى ما استدركه عليه أبو شامة لكان أوفى بالمراد وأسلم.

الاستدراك الثابي:

أورده أبو شامة في خاتمة باب الإدغام الكبير عند قول الإمام الشاطبي (٧٠):

وَقَبْلَ يَنسْنَ اليَاءُ فِي الله عَارض سُكُوناً أوَ اصْلاً فَهْوَ يُظْهِرُ مُسْهلا

ولا يخفى أن هذه الترجمة من التراجم المشكلة في الشاطبية، ومحصل كلام الناظم -رحمه الله- أن السوسي قرأ قوله تعالى: { وَاللائِي يَئِسْنَ } في سورة الطلاق بحذف الياء بعد الهمزة، وله في الهمزة بعد ذلك وجهان؛ تسهيلها بين بين مع المد والقصر، وإبدالها ياءً ساكنة مع المد المشبع للساكن، وعلى هذا الوجه يجتمع حرفان متماثلان في كلمتين: الأول ساكن والثاني متحرك، والقواعد تقضي بوجوب إدغام الأول في الثاني للسوسي، بل لجميع القراء على ما تقتضيه الأصول.

ولكن الناظم هنا أخبر أن السوسي قرأ على وجه الإبدال بإظهار هذه الياء الساكنة، وعلَّلَ الإظهار بـــأن سكولها عارض، أو هي في نفسها عارضة؛ لأن أصلها الهمز، ولأجله امتنع الإدغام وتعين الإظهار له(٧٣).

والذي دفع أبو شامة للاستدراك على الإمام الشاطبي هنا هو أنه لم يرتض العلة التي ذكرها الإمام الشاطبي في نظمه، وهي كون سكون الياء عارض، أو هي في نفسها عارضة؛ وذلك أن أصلها بياء ساكنة بعد هرة مكسورة فاستثقل ذلك فحذفت الياء لكونما متطرفة بعد كسرة كما حذفت في الرام والقاض فبقيت الله ممزة مكسورة فقلبت ياء مكسورة على غير قياس؛ إذ القياس تسهيلها بين بين، ثم استثقلت الكسرة على الياء فحذفت (٧٤).

قال أبو شامة (٧٥): "وكلا التعليلين غير مستقيم، أما السكون العارض فغير صالح لأن يمنع الإدغام كما لم يمنع في نحو: { فَاصْبِرْ لِحُكْمٍ }، { وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ }، وأما إن كانت في نفسها عارضة وأصلها همزة فكان ينبغي أن يجري فيها الوجهان المتقدم المراهان (٧٦) في { يَبْتَغ } ونحوه، نظراً إلى الأصل وإلى ما

عليه اللفظ الآن".

ثم ارتضى أبو شامة بعد مزيد تقرير أن العلة في الإظهار في هذه الكلمة عدم التقاء المثلين أصلاً، بسبب أن أبا عمرو -رحمه الله- كان يقرأ هذه الكلمة بتسهيل الهمزة، وعبروا عنه بياء محتلسة الكسسرة. قال أبو شامة (٧٧): "ومن عبر من الرواة عن قراءة أبي عمرو بإسكان الياء خفي عنه أمر التسهيل فلم يسضبطه، والله أعلم، وقد نظمت هذا التعليل الصحيح فقلت:

مُلَيَّنَةٌ حَقِّاً فَاظْهِرْ مُسْهِّلا"

وَقَبْلَ يَئسْنَ اليَاءُ فِي اللاء هَمْزَةٌ

هذا هو استدراك أبي شامة وهذا وجهه كما تراه، غير أن السمين الحلبي في العقد النضيد نقضه من أصله، وأورد عليه جملة اعتراضات، وناقشه فيما ذهب إليه من علة الإظهار في كلام يطول (٢٨٠)، غير أن محا يستعين ذكره رده على ما جعله أبو شامة توطئة لتعليله من خفاء أمر التسهيل على الرواة، فقد نقضه السمين معظماً جانب الرواية بقوله (٢٩٠): "ومثل ذلك لا ينبغي أن يقال؛ لأن نسبة الرواة إلى مثل ذلك يؤدي إلى عدم الوثوق بنقلهم".

وما قرَّره السمين لا سبيل إلى دفعه على عادته -رحمه الله في الغيرة على حروف كتاب الله تعالى، وهــو متعين الفهم والإدراك على كل منشغل بعلم القراءات، فلولا اعتبار هذا الأصل الأصــيل لـــدبَّ الخـــلاف والتشكيك في سائر القراءات القرآنية.

وعليه فاستدراك أبي شامة –رحمه الله– بهذا الاعتبار ينبغي ألا يَرِدَ بحال، على أنه نـــاقش ترجمـــة الإمـــام الشاطبي في بعض دلالاتها، وتجاوز ذلك إلى ما قرره، وليس ذلك من عادته، رحم الله الجميع.

المبحث الخامس: الاستدراكات الواردة

في باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين

أورد أبو شامة في هذا الباب أربعة استدراكات:

الاستدراك الأول: عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله تعالى–(^^:

وَإِدْغَامُ ذِيْ التَّحْرِيْمِ طَلَّقَكُ نَ قُـلْ الْحَــــــنُّ وَبِالتَّأْنِيْـــــثِ وَالجَمْـــع أَثْقِــــلا

ووجه استدراكه على الإمام الشاطبي أنه جعل الثقل الذي أدرك الكلمة سبباً في إدغامها؛ والثقل حــصل لها بمجموع أمرين على ما أفادته ترجمة الإمام الشاطبي؛ وهما التأنيث والجمع (٨١)، ولم يكتف أبو شامة بهـــاتين العلتين، وزاد علة تحرك النون، وقال بعد ذلك (٨٢): " فإن أردت نظم المرجحات الثلاثة فقل:

وَطَلَّقَكُ نَّ ادْغِمْ أَحَـ قُ فَنُونْــهُ مُحَرَّكَةٌ جَمْـعُ الْمُؤنَّــثِ ثُقَّــلا ".

وهذا الاستدراك نَقَلَه السمين (^{۸۳)}، ولم يعقب عليه بشيء، وفيه زيادة فائدة كما ترى فلا مانع من اعتباره. والله أعلم.

> الاستدراك الثاني: أورده أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي في ذكره لموانع الإدغام (^{۸۱)}: إِذَا لَمْ يُنَوَّنْ أَوْ يَكُــنْ تَـــا مُخَاطَــبِ وَمَـــا لَـــيْسَ مَجْزُوْمــــاً وَلا مُتَـــــــَقَّلا

أراد: { وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ المَالِ }، ولم يمكنه نظمه؛ لكثرة حركاته فقال: قَبْلَ السَّيْنِ " اه. واستدراك أبي شامة هنا آت في محله، وفيه توسعة على فهم القارئ، ولا سيَّما أن الشاطبي فعل ذلك في الباب قبله، وقد اقتفى أثرَ أبي شامة هنا الإمامُ الجعبري حيث وضع استدراكاً على ترجمة الإمام الشاطبي نفسها ضمنها ذكر الأمثلة، وجاء ذلك في سياق قال فيه (٨٠٠: " ولم يمثل الناظم لهذه الموانع وهي أولى، ومثالها بيت: وَلَمْ يُؤْتَ قَبْلِ الوُسْعِ هَـمَّ بِهَـا فَــلا "

وعليه فاستدراك أبي شامة هذا من ألطف استدراكاته على الإمام الشاطبي، وأثمّها فائدة؛ لما علمتَـــه مـــن الحاجة إلى المثال. والله أعلم.

> الاستدراك الثالث: أورده أبو شامة عند شرحه لقول الإمام الشاطبي – رحمه الله –(^^^): فَمَعْ حُمُّلُوا التَّوْرَاةَ ثُـــمَّ الزَّكَـــاةَ قُـــلْ وَقُلْ آتِ ذَالْ وَلْتَـــأْتِ طَائِفَـــةٌ عَـــلا

وسبب وضعه الاستدراك هنا أمران؛ أولهما أن موضع الإدغام في لفظ الزكاة، وهو إدغامها في الناء في قوله: وآتوا الزكاة ثم توليتم غير ظاهر في الترجمة، والثاني أن في لفظ الترجمة تكراراً، ويعني بذلك مجيئه بـ قل في موضعين قريبين، قال أبو شامة: (٨٨) "ولو قال الزكاة ثم قل آت، لكان أولى؛ لأنه أبين لموضع الإدغام، وتخلص من تكرار لفظ قل".

وقد نقل السمينُ استدراكَ أبي شامة ولم يتعقبه بشئ (٨٩)، بل أعاد ترتيب البيت على مراد أبي شامة، ويمكن

أن يعتذر للإمام الشاطبي بتركة التعيين، لشهرة الموضع، وعليه عمل الإمام ابن الجزري في الطيبة بقوله⁽¹⁰⁾: وَالخُلْفُ فِي الزَّكَاةَ وَالتَّـــوْرَاةَ حَـــلْ وَلْتَـــأْت آت وَلَشَـــا الخَمْـــسُ الأُوَلْ

لكن يشكل على هذا أن الإمام الشاطبي في ترجمته ذكر أربعة مواضع، فنص على تعيين ثلاثة منها، وأرسل واحداً، وهو ما تعقبه أبو شامة فقيَّده كنظائره، وعلى التقييد عملُ ابن مالك في قصيدته بقوله(٩١):

فَتَا الآتِ فِيْ ذَالِ وَطَا وَبِشُمَّ تَا الزُّ ۚ زَكَاةَ مَعَ التَّوْرَاةَ تَا جَنْتِ حَدَّدَا

الاستدراك الرابسع: أورده في معسوض شرحه لقسول الإمسام السشاطبي -رهسه الله-(٩٢):

وَلا يَمْنَعُ الإِدْغَامُ إِذْ هُــوَ عَــارِضٌ إِمَالَــةَ كَــالأَبْرَارِ وَالنَّــارِ أَثْقَــلا

ومن المناسب هنا قبل ذكر استدراك أبي شامة أن يُظهَرَ معنى البيت، ولو على عجالة من الكلام، فالشاطبي حرحمه الله - قَصَدَ في ترجمته التي أبصرها الآن أن الإمالة - التي سببها الكسر فذهبت بالإدغام - باقية على أصلها الذي يقتضي الإمالة؛ وإن زال سببها فزواله لأمر عارض هو الإدغام، والعارض لا يناقض الأصل الثابت، وذلك نحو: { فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ رَبُّنَا }، { وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ رِبَّنَا }، ومن هنا جاء استدراك أبي شامة فهو يرى أن هذه المسألة من مسائل الإمالة، وبالها أليق لها من باب الإدغام، وقال -رحمه الله-(٤٠): " وقد ذكر في باب الإمالة أن عروض الوقف لا يمنع الإمالة (٥٠) فالإدغام معه كذلك، وكان يغنيه عن البيتين هنا وثم أن يقول:

وَلا يَمْنَكُ الإِدْغَامُ وَالوَقْفُ سَاكِناً إِمَالَةَ مَا لِلْكَـسْرِ فِي الوَصْلِ مُـيِّلا

فيستغني عن مفودين في بابين بهذا البيت الواحد في باب الإمالة " اه.

غير أن الجعبري في كنز المعايي نصر مسلك أبي شامة، واقتفى أثره في الاستدراك على الإمام الـــشاطبي في المسألة نفسها، ولأجل العلة بعينها، وقال(٩٧٠): "وكان يغنيه عن البيت أن يقول في الإمالة مثل:

وَالادْغَامُ مَا لَكَ سُرة السِرَّاء مُسيِّلا " اه.

وَلا يَمْنَعُ الإِسْكَانُ فِيْ الوَقْفِ عَارِضاً

ومع هذا فلا تثريب على الإمام الشاطبي في فعله، وكلامُ السمين في تساوي البابين بأحقية الترجمة وجيـــة سديدٌ؛ وإذا كان الأمر كذلك فلا حرج مع ما في التكرار من المصلحة، ولا سيما والفصل بين البابين طويل في الشاطبية، وعمل الإدغام مغاير لعمل الإمالة كما هو مقرر معلوم.

وعلى مواد أبي شامة جاءت ترجمة الإمام ابن الجزري في النشر حين عقد المسألة بعمومها في آخـــو بــــاب الامالة بقوله(٩٨٪:

وَلَيْسَ إِدْغَامٌ وَوَقَٰفٌ إِنْ سَكَنْ يَمْنَعُ مَا يُمَالُ لِلْكَسْرِ

المبحث السادس: الاستدراكات الواردة في باب هاء الكناية

أورد أبو شامة على الإمام الشاطبي في هذا الباب استدراكاً واحداً، وذلك عند قول الإمام الشاطبي في خاتمة الىاب (⁹⁹⁾:

وَعَـــى نَفَـــرٌ أَرْجِئْـــهُ بِـــالهَمْزِ سَـــاكِناً وَفِيْ الهَاءِ ضَـــمٌّ لَــفَّ دَعْــوَاهُ حَــرْمَلا وَأَسْكِنْ نَــصِيْراً فَــازَ وَاكْــسِرْ لِغَيْــرِهِمْ وَصِـــلهَا جَـــوَاداً دُوْنَ رَيْـــبِ لِتُوْصَـــلا

هذه الترجمة عقدها الإمام الشاطبي في بيان خلاف السبعة في كلمة { أَرْجِنُهُ } في موضعيها في الأعسراف والشعراء (١٠٠٠)، وقد حوت ترجمته ست قراءات: ثلاث بالهمز، وثلاث بلا همز (١٠٠١)، واستظهارها من السنظم يحتاج إلى دربة وممارسة، ولا يستطيعه كل أحد، وهو ما حدا بأبي شامة أن يعترض البيت باستدراك، فإنه بعد أن قرر تراجم البيتين واستنبط القراءات منهما قال (١٠٢): " وقد جمعت هذه القراءات الست في بيت واحد، في النصف الأول قراءات الهمز الثلاث، وفي النصف الثاني قراءات من لم يهمز الثلاث فقلت:

وَأَرجِئْهِ مِلْ وَالضَّمَّ حُزْ صِلْهُ دَعْ لَنَــا ﴿ وَأَرجِهْ فِ لَلْ صِلْ جِي رِضَى قَصْرُهُ بَـــلا"

ثم شرع في شرح نظمه، وهو لطيف كما ترى، وينأى بالترجمة عما قد يُلْبِس، فإن ترجمة الشاطبي مع مــــا فيها من صعوبة استنباط القراءة، لم تسلم من اعتراض نبَّه عليه المتقدمون فإن قوله: (سَاكِناً) معترضٌ عليه من وجهين:

الأول: أنه لفظ به ساكناً فلا فائدة في تقييده لفظاً.

الثاني: أنه يوهم أن قراءة الباقين بالتحريك المطلق، وهو الفتح على ما تقتضيه أصول الــشاطبي، ولــيس

الأمر كذلك(١٠٣).

وقد أجيب عن هذين الاعتراضين بما لا يدفعهما من كل وجه، غير أن أبا عبد الله الفاسي (106) في شرحه أغلق باب الاعتراض من أصله بقوله: " إذا احتمل الكلام ما يليق ومالا يليق حُمِلَ على ما يليق " يريد بذلك كيفية قراءة الباقين، وألها لا تليق أن تكون بتحريك الهمز، وإن كان النظم في ذلك محتملاً، غير أن هذا المسلك منه –رحمه الله— لو صح عتباره لما كان هناك حاجة لكثير من الأضداد والقواعد التي ذكرها الناظم في مقدمة قصيدته، وعليه فنظم أبي شامة فيه السلامة مما ذكر، وقد تقرَّر أن السلامة لا يعدلها شيء.

المبحث السابع: الاستدراكات الواردة في باب المد والقصر

أورد أبو شامة على الإمام الشاطبي في هذا الباب استدراكين:

الاستدراك الأول: عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله– في ذكره لمذهب ورش في تثليث البدل(١٠٠٠): وَمَــــا بَعْـــــدَ هَمْـــــزِ ثَابِــــــتِ أَوْ مُغَيَّــــرِ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لِوَرْشِ مُطَوَّلا

وَوَسَّطُهُ قَــوْمٌ

ومحل الاستدراك عند ذكر مذهب التوسط عنه في قوله: ووسطه قوم، وبيان ذلك عند أبي شامة، أن قوله: ووسطه قوم لا يمنع أن يكون رمزاً خلاد، قال أبو شامة في تقرير هذا: (١٠٠٠) "ولا مانع من أن يكون لفظ قوم في بيت الشاطبي رمزاً خلاد على اصطلاحه كما قال فيما مضى (١٠٠٠): همى صفوه قوم، فكان ينبغي له أن يأتي بلفظ يزيل هذا الاحتمال؛ مثل أن يقول: وبالمدة الوسطى كآمن، أو يقول: ووسطه أيضاً "ه...، وكلام أبي شامة ظاهر القصد، وأحسن ما يعتذر به عن الإمام الشاطبي ما نقله السمين في العقد النضيد بقوله: (١٠٠٠) " والقاف في قوم ليست برمز؛ لأن التقدير: وسطه عنه قوم، وقد تقدم أنه لا يجمع بين الاسم الصويح والرمز (١٠٠٠)، ولكن ظاهر لفظه يوهم ذلك"، وما قرَّره السمين من حصول الوهم صحيح، ولأجل ذا تعقب على هذه الترجمة أيضاً الإمام الجعبري في كتر المعاني، وقال بعد أن ذكر اللبس الحاصل بالترجمة (١٠٠٠): " ولو قال بعض لارتفع "، يعني اللبس، لكن الصحيح أن اللبس لا يرتفع بمثل هذا لاحتمال أن تكون الباء رمنز لقالون أيضاً، فتعود المسألة على حالتها الأولى، فاستدراك أبي شامة في هذا المقام أتم وأكمل، والله تعالى أعلم.

الاستدراك الثاني: عند قول الإمام الشاطبي -رحمه الله تعالى-(۱۱۱) في ذكره للمستثنيات من مدّ البدل لورش:

وَمَا بَعْدَ هَمْ زِ الْوَصْ لِ إِيْتِ وَبَعْ ضُهُمْ يُؤَاخِ لَكُمْ آلانَ مُ سَتَفْهماً تَ لَا

فقد استدرك أبو شامة على الإمام الشاطبي في ترجمته هذه أموراً:

أولها: أن قوله: "وَمَا بَعْدَ هَمْز الوَصْل إيت" قد يفهم منه تخصيصه بالمثال المذكور فحسب.

ثانيها: أن الحكم في همز الوصل إنما هو في حال البدء بما، وليس في الترجمة تعيين ذلك.

ثالثها: أن قوله: "وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ " يفهم منه أن استثناء المد في هذه الكلمة عند البعض، وليس كذلك بل استثناؤها محلُّ إجماع بين الرواة، كما نصَّ عليه في النشر(١١٢٠).

رابعها: أن رسم الكلمة في الترجمة موصولة بضمير الكاف قد يفهم منه تعيين الحكم بها ما دامـــت بهـــذا الرسم، ولهذا قال السمين (١١٣): " وكان ينبغي للمصنف أن ينبه على أن { يُؤَاخِذُكُمْ } وبابه من نحــو: { لا تُؤَاخِذُنًا }، { وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ }، في الحكم واحد حتى لا يتوهم خصوصيته بهذه اللفظة فقط ".

خامسها: أن الإمام الشاطبي في ترجمته لم يعين الألف التي يتعين قصرها في كلمة { الآنَ } المستفهم بها هل هي الواقعة قبل اللام، أم التي بعدها، وفهم هذا متعين.

هذه جملة ما أورده أبو شامة من استدراكات (۱۱۴)، وهي واردة صحيحة الاعتبار، ثم أتى –رحمه الله– بما استدركه على الإمام الشاطبي بقوله:

وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الوَصْلِ بَدْءاً كَإِيْتِ مَدْ يُؤَاخِدُ زَادَ السَبَعْضُ آلانَ قَسَصْرُ لا

ثم قال –رحمه الله – عن بيته (١١٥): " ففي هذا البيت الذي نظمته خمسة أشياء فاتت بيت الشاطبي –رحمه الله تعالى–؛ وهي تصريح التمثيل بــ { إيت }، وذكر البدء، وإدراج مع المستثنى المتفق عليه، وتعريته مــن الضمير ليعم، وبيان موضع المستثنى من { الآن } " اه.

وقوله في بيته: (قَصْرُ لا) هو ما أراده من تعيين محل الألف التي حقها القصر في هذه الكلمة وهي الواقعة بعد اللام، لإخراج الواقعة قبلها، فإنما لا يحتملها بيته المذكور.

والعجيب مع توارد هذه الاستدراكات ووضوحها إلا أن السمين في شرحه لم يحتفل بها، ولم يعرج علــــى بيت أبي شامة، مع أنه اتفق له أن وافقه على بعض ما ذكره، والله أعلم.

المبحث الثامن: الاستدراكات الواردة في باب الهمزتين من كلمة

أورد أبو شامة على الإمام الشاطبي في هذا الباب خمسة استدراكات:

الاستدراك الأول: عند قول الإمام الشاطبي(١١٦):

وَفِيْ الْاعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوَ وَالْمُلْكِ مُوْصَلا وَفِي الْاعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوَ وَالْمُلْكِ مُوْصَلا

ولتعلم أن الترجمة في أصلها هنا معقودة لذكر الخلاف في كلمة { ءَامَنْتُمْ } في سورها الثلاث في الأعراف وطه والشعراء (١١٧)، كما دلَّ عليه البيت المصدر به الخلاف في هذه الكلمة في قوله –رحمه الله تعالى–: وَطَهَ وَفِيْ الْأَعْــرَافِ وَالــشُّعْرَا بِهَــا عَامَنْتُمُـــو لِلْكُــــلِّ ثَالِثــــاً ابْــــدِلا

وليس على هذا اعتراض أبي شامة، وإنما اعترض على عمل الإمام الــشاطبي بــذكره موضع ســورة الملك (١١٥) في قوله: " وَالْمُلْكِ مُوْصَلا ". قال أبو شامة معلّلاً ذلك (١١٥): "وحكم الــــ في الملــك حكــم { وَأَنْذَرْتُهُمْ } وشبهه؛ لأنه ليس فيها إلا همزتان (٢١٠)، ولم يكن له حاجة بذكر التي في الملك هنا، فإلهــا ليــست بلفظ هذه الكلمة، ولأنه قد أفرد لها بيتاً في سورقما (١٢١)، فلو قال هنا:

فيْ الاعْرَاف منْهَا الوَاوَ فيْ الوَصْل مُوْصَلا

بفتح الصاد من "مُوصَلا" لكان أولى وأبين" اهـ.

واعتبر السمينُ عملَ الإمام الشاطبي استطراداً وتبرعاً، وأعقب ذلك بقوله(١٣٢): "ساقه إلى هذا ما ذكرت من مشاركة همزة { ءَأُمِنتُم } في إبدال كل منهما واواً لما تقدم، والعلماء يسضمون المسسألة إلى أخسرى إذا شاركتها في أدبى حكم" اه.

وما ذكره السمين -رحمه الله- وجية لو كان مسلك الإمام الشاطبي على وفاقه دوماً في تراجم قسصيدته جميعها، وليس الأمر كذلك؛ فإنه لا يستطرد في جمع النظائر كما يصنع ابن الجزري في طيبة النشر مثلاً، وهذا أمر يدركه من له عناية بالشاطبية.

ثم إن السمين نفسه نقل اعتراض بعضهم بقوله (١٢٢): " واعتُرِضَ على المصنف أيضاً بأنه كان ينبغي أن يذكر هنا مسألة: { ءَالهِتُنَا خَيْرٌ } في سورة الزخرف (١٢٤) فإنها من الباب حقيقة؛ إذ اجتمع فيها ثلاث همزات، فذكر ها أولى من ذكر { ءَامنتُم } في الملك، وأجيب عنه بأنه خاف السآمة من التطويل في الكلام على لفظ { ءَامنتُم }؛ فإنها استوعبت ثلاثة أبيات، وهذا لا يفيد؛ إذ لقائل أن يقول: كان ينبغي أن يترك الكلام في { ءَامنتُم } في الملك هنا وفي سورةا " { ءَامنتُم } في الملك هنا وفي سورةا "

وهذه المناقشة من السمين تقوي مسلك أبي شامة، وأما الاعتذار بالتطويل فليس بشئ، على مـــا أفـــاده السمين، بل يمكن أن يقال: إن من التطويل أن تُذكر الترجمةُ نفسها في موضعين، وليس التطويل أن تـــستأنف ترجمة جديدة لم يسبق عليها من الناظم كلام، وعليه فاستدراك أبي شامة له وجه ظاهرٌ. والله تعالى أعلم.

الاستدراك الثاني: أورده أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله–(١٢٥)

فَللْكُلِّ لَ ذَا أُوْلَكِي وَيَقُصُورُهُ اللَّهِ يَ يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ كَالآنَ مُثْلا

وليعلم ابتداءً أن الإشارة بقوله: ذا إلى تقديم وجه المد الطويل على التسهيل؛ في الكلمات التي وقعت فيها همزة الوصل بين لام ساكنة وهمزة استفهام؛ نحو: ءآلذكرين، ونظائرها(١٢٦)، واستدراك أبي شامة لا علاقة لــه بهذا، وإنما أفاد أنه قوله: كالآن، خبر لمبتدإ محذوف والتقدير: وذلك كالآن، وقوله: مثلا بعده جملة استئنافية، أي حصل تمثيل ذلك بما ذكرناه، قال(٢٧٠): " ولو قال بآلآن مثلا؛ لكان المعنى ظـــاهراً ولم يحــتج إلى هـــذه التقديرات"، وإن كان إعراب أبي شامة مسلماً به، لكن المعنى عليها ظاهر الدلالة على المقصود، والله أعلم. الاستدراك الثالث: أورده أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي – رحمه الله–(١٢٨)

وَفِيْ حَرْفَي الْأَعْرَافِ وَالشُّعَرَا الْعُلا الْعُلا الْعُمْرَافِ وَالشُّعَرَا الْعُلا

وليعلم أن هذه الترجمة موصولة بمذهب هشام في الإدخال بالخلاف بين الهمزة المفتوحة والمكسسورة في كلمة، إلا في سبعة مواضع فله الإدخال قولاً واحداً، وهذه الترجمة وتاليتها في تعدادها، غير أن قوله في الترجمة: لا خلف يلبس في المتعين بعد رفع الخلاف هل هو الإدخال أو عدمه، وقد قرر أبو شامة أن المتعين هو الإدخال بناءً على أصل قاعدته في الإدخال قبل المكسورة، وهو ما عليه فَهْمُ شراح القصيد(١٢٩)، لكن جاء أبو شامة باستدراكه بقوله: (١٣٠) " على أنه لو قال: سوى سبعة فالمدُّ حتمٌ بمريم، لزال هذا الإشكال، والله أعلم "اهـ.

واستدراك أبي شامة قاض بالتعيين لوجه المد في هذه السبعة، فإيراده حَسَنٌ يرفع اللبس المحتمل، وقد نقله عنه السمين في العقد النضيد (١٣١٠) وأفاض في شرحه، والله أعلم.

الاستدراك الرابع: أورده أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي - رحمه الله-، في تعداد المواضع السبعة المشار إليها قريباً: (١٣٢)

أَنَّكَ آنِفُكَ مَعَا فَوقَ صَادِهَا وَفِيْ فُصَّلَتْ حَرْفٌ وَبِالْخُلْفِ سُهِّلا

والوجه في استدراك أبي شامة، ما صرَّح به بقوله: (١٣٣) " وفي قوله معـــاً يـــوهم أن آئفكـــاً موضـــعان، كقوله(١٣٤): نعمًا معاً، فلو قال: هما فوق صادها؛ لزال الإيهام"، وقد وافق الإمامُ الجعبري أبا شامة على هذا،

وقرَّر المعنى نفسَه؛ لرفع اللبس على ما أفاد^(١٣٥)، ولكن اللبس مأمون على ما أفاده السمين^(١٣٦)، من حيث إنه لم يوجد أنفكاً في الصافات إلا في موضع واحد، والله أعلم.

الاستدراك الخامس: أورده أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي في خاتمة باب الهمزتين من كلمة، في ذكره لمذهب هشام في الهمزة المضمومة بعد فتح:

وهذا البيت تضمن مذهب التفصيل لهشام في المواضع الثلاثة؛ القصر والتحقيق في آل عمران، والمد والتسهيل في الموضعين الباقيين، وهو الذي قرأ به صاحب التيسير على أبي الحسن طاهر بن غلبون(١٣٧)، وهو ما يرى أبو شامة وجوب الاقتصار عليه، وقال في هذا السياق(١٣٨): " ولو أنه نظم مقتصراً على ما في التيسير لقال ما كنت نظمته قديماً تسهيلاً على الطلبة:

ومدك قبل الضم برِّ حبيبُه بخلف هشام في الثلاثة فصلا ففي آل عمران يمد بخلفه وفي غيرها حتماً وبالخلف سهلا أى مد حتماً بلا خلاف" اهـــ.

قال السمين (١٣٩٠): " تبع ما في التيسير في إسقاط وجه القصر عن أبي عمرو، وفي إسقاطه القصر والتحقيق في السور الثلاث"، فالتحقيق مع القصر في المواضع الثلاث من زيادات القصيد؛ لأن صاحب التيسير لم يذكر له إلا التحقيق مع المد في المواضع الثلاثة (١٤٠٠)، وهذا هو وجه استدراك أبي شامة، والله أعلم.

المبحث التاسع

الاستدراكات الواردة في باب وقف حمزة وهشام على الهمز

أورد أبو شامة على الإمام الشاطبي أربعة استدراكات:

الاستدراك الأول: عند قول الإمام الشاطبي(١٤١):

وَرِئْكًا عَلَى إِظْهَارِهِ وَالْأَغَامِهِ وَبَعْضٌ بِكَسْرِ الْهَا لِيَاءِ تَحَوّلا

وهذه الترجمة من جملة المسائل المتفرقة التي ذكرها الإمام الشاطبي في هذا الباب، وكلامه في الترجمة علــــى لفظ { رِئْياً } في قوله تعالى في سورة مريم(١٤٢): { هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِئْياً }؛ فأفاد –رحمه الله– أن فيها وجهين هما: الإظهار والإدغام، وقد قرر العلماء –وعليه النصُّ في التيسير(١٤٣)– أن هذا الحكم ليس خاصــــاً بهــــذه

الكلمة وحدها، بل مثلها في الحكم كذلك قوله تعالى (۱۴۰ : { وَتُؤْوِي إِلَيْكَ }، وقوله سبحانه (۱۴۰ : { وَقَصِيلَتُهُ اللَّهِ عَالَى اللَّهِ عَالَى اللَّهِ عَالَى اللَّهِ عَالَى اللَّهِ عَالَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْكُلُولُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ

وما ذكره أبو شامة وجيه، وقد اعتذر للشاطبي بأنه نبه بـــ { رِئْيًا ً } عليهما، ولكن هذا لا يوازي التصريح بحال، حتى قال السمين(١٤٨): "ولعمري، إن التنبيه عليهما لمطلوب، كم رأيناهم يقطعون النظير عن نظيره ".

وممن استدرك على الناظم هنا للحاجة إليه أبو عبدالله الفاسي بقولـــه (۱٤٩٠): "والحكـــم في { وَتُـــؤُوِي } و{ كُتُوْوِيهِ } بعد الإبدال كالحكم في { وَرِثْيًا }، وقد نصَّ في التيسير على ذلك، ولم يذكره الناظم رحمه الله؛ لمـــا في { وَرِثْيًا } من التنبيه عليه، ولو قال:

وَأَظْهَرَ رِئْياً ثُمَّ تُؤْوِيْ وَأَدْغَمَا

لكان أبين" اه.

الاستدراك الثاني: عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله– في ذكـــره وجـــه الإدغـــام في الـــواو واليـــاء الزائدتين(١٥٠٠:

وَيُدْغِمُ فِيْ لِهِ الْسَوَاوَ وَاليَّسَاءَ مُبْسَدِلاً إِذَا زِيْدَتَا مِنْ قَبْسُلُ حَتَّى يُفَسَلِّلا

والوجه عنده أن الواو والياء الأصليتين نحو { سوءًا }، و{ شَيء } يجوز فيهما الإدغام عند البعض، وقد عقد الإمام الشاطبي لهذه المسألة ترجمة بقوله في آخر الباب(١٥١):

وَمَا وَاوَّ اصْلِيٌّ تَاسَكُنَ قَبْلَاهُ أَوِ الْيَا فَعَنْ بَعْضِ بِالادْغَامِ حُمَّلا

وعليه فكان الأنسب والألصق بسياق الكلام ألا يفصل الإمام الشاطبي بين حكم الإدغام في الزائدتين والأصليتين فصلا طويلاً تخلله تراجم مغايرة كما فعل -رحمه الله-، قال أبو شامة (١٥٢): " ولو قال بعد هذا الست(١٥٣):

وعلى جمع المسألتين لاتحاد الحكم جرى عمل المحقق ابن الجزري في طيبة النشر بقوله (104): وَالسَّوَاوُ وَاليَّا إِنْ يُسِزَادَا أَدْغِمَا وَالبَّعْضُ فِيْ الأَصْلِيِّ أَيْضًا أَدْغَمَا

وحَسَنَةُ هذا العمل ضم شمل المسائل ما دام الأمر معقوداً لما جاز دخول الإدغام عليه فمن المناسب اســـتيعاب

مسائله، وعدم الفصل بينها بأجنبي عنها.

ولما أورد السمينُ اعتراضَ أبي شامة نصره وقال^(١٥٥): " والاعتراضُ صحيحٌ " .

وقد نازع في صحة الاعتراض أبو عبدالله الفاسي في شرحه (١٥٦) بقوله عند حكم الإدغام في الأصليتين: " قال بعضهم: وكان ينبغي أن يكون هذا البيت (١٥٧) بعد قوله: "ويدغم فيه الواو والياء مبدلا".

قلت: وليس الأمر كما قال، بل هذا البيت حالٌ في مكانه، مستقر في مركزه؛ لأن الناظم -رحمه الله- قدم ما يعتمد عليه من أحكام التخفيف في جميع أنواع الهمز وانقضى ذلك عند قوله: "وفي غير هذا بين بسين"، ثم أردف ذلك بأحكام تتعلق ببعض ما سبق، وبأوجه زائدة لا تبلغ درجة ما ذكره في هذا الباب مسن الأوجسه المذكورة " اه.

وجواب أبي عبدالله ليس بظاهر على ما أفاده السمين في شرحه(١٥٨) حين تعقبه على ما قاله، بـــل فيـــه تكلَّف، وما قاله أبو شامة واضح الطريق لا يُجَادَلُ على مثله، فلمُّ شتات المسائل مما يحتاجه كل متعلم، وهـــو أدعى إلى قرار المعلوم، وضبط مسائله.

الاستدراك الثالث: أورده أبو شامة على الإمام الشاطبي في معرض كلامه على مسائل الروم والإشمام، وما يجوز دخولهما عليه من أحكام هذا الباب، وهذه المسألة عقدها الإمام الشاطبي في بيتين بقوله(١٥٩):

وَأَشْــــمِمْ وَرُمْ فِيْمَــــا سِــــوَى مُتَيِـــــــــــلَّل ۚ بِهَا حَرْفَ مَدٌّ وَاعْرِفِ البَابَ مَحْفِلا

وقوله^(١٦٠):

وَمَا قَبْلُهُ التَّحْرِيْكُ أَوْ أَلِـفٌ مُحَــرْ وَكَا طَرَفــاً فَــالبَعْضُ بِــالرَّوْمِ سَــهَّلا

وأراد الإمام الشاطبي في البيت الأول ذكر ضابط ما يدخله الروم والإشمام؛ وهو أن يقال: يدخلان علسى كلّ همز طرف قبله ساكن غير ألف(١٦٦)، وأما البيت الثاني فذكر فيه حكم الهمز المتطرفة المسبوقة بمتحرك أو ألف، وأفاد أن حكمها التسهيل بالروم عن بعضهم(١٦٢)، كما دلّ عليه قوله: " فَالبَعْضُ بالرَّوْم سَهّلا ".

فإن قيل: كيف عُلمَ أن الهمزة متطرفة، والترجمة مفتقرة إلى النصِّ على ذلك؟

فالجواب عن مثل هذا سهل؛ إذ من المقرر عند أهل الفن أن الروم والإشمام عملهما في الطرف.

وأبو شامة –رهمه الله– لما أبلى بلاء حسناً في شرح ترجمة الإمام الشاطبي قال(١٦٣): " وقلتُ أنا بيتين قرَّبا معنى بيتيه على ما شرحناهما به:

وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِي كُلِّ مَا قَبْلِ سَاكِنٍ سِوَى أَلِف وَامْنَعْهُمَا الْمَلَّ مُبْدِلاً وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِي كُلِّ مَا قَبْلِهُ أَلِفٌ اوِ اللَّهِ مَلَّاتِيْ حَرَّكُواً وَالسَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهَلا

فانضبط في هذين البيتين على التفصيل كلُّ ما يدخله الروم والإشمام وما لا يدخلانه (^{١٦٤)} "اهـ.. قال السمين بعد أن نقل استدراك أبي شامة (^{١٦٥)}: " وما قاله حَسَنٌ ".

الاستدراك الرابع: جاء به أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله– في خاتمة الباب^{(۱۳۲}): وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعْتَدَّ مَحْضاً سُكُونَهُ وَالْمَسَى وَٱلْحَسَقَ مَفْتُوْحَاً فَقَسَدْ شَسَدًّ مُسوْغِلا

وأبو شامة استدرك عليه بيتاً ضمَّنه علةَ من منع الروم على ما تقدم من جواز دخوله عليه، وجسوَّز أبو شامة أن يكون سبب المنع النظر إلى أن حركة النقل والمدغم من جنس الحركة العارضة، وتلك لا يدخلها روم ولا إشمام فقاس هذه عليها، ثم أنشأ بيتاً ضمَّنه ذكر العلة الآنفة حيث يقول (١٢٧): " ويُقَالُ في نظم هذا: ومَسن لُسمْ يُرُمُسهُ أَوْ يُسسَمَّ وَقَاسَسهُ بَعَارض شَكْل كَانَ في الرَّابي مُحْمَلاً".

وذِكْرُ العلة مما قد يختلف فيه، وليس محل جزم من كل وجه، غير أن التصويح بما يزيد الحكم وضــوحاً. والله أعلم.

ومن لطيف ما يُعلَم أن قول الإمام الشاطبي -رحمه الله-: " وَأَلْحَقَ مَفْتُوْحاً " مختلف في فهم معناه بين أبي شامة، وأبي عبدالله الفاسي؛ فأبو شامة يفسر قوله: "وألحق مفتوحاً" بأن من منع ألحق المضموم والمكسور بالمفتوح في أن لا روم فيه (١٦٨٠)، وعلى هذا يكون الكلام في ترجمة الإمام الشاطبي موصولاً بما قبله، وأما أبو عبدالله الفاسي فعنده أن قوله: "وَأَلْحَقَ مَفْتُوْحاً" مسألة مستأنفة أدركها الشذوذ لا علاقة لها بسابقتها، والمعنى عنده "وَأَلْحَقَ مَفْتُوْحاً" أي: ألحقه بالمضموم والمكسور في جواز الروم فيه (١٢٩٠)، ووجه السندوذ أن السروم في المفتوح ليس من مذهب القراء، وبمثل فهمه قال الجعبري في كنز المعاني (١٧٠٠)، وقد استظهر السسمينُ مسذهب أبي عبدالله (١٧٠٠)، وهو كذلك، والله أعلم.

المبحث العاشر: الاستدراكات الواردة في باب الإظهار والإدغام

أورد الإمام الشاطبي -رحمه الله- في هذا الباب أربعة أبيات يقول فيها(١٧٢):

سَـــــاَذْكُرُ أَلفَاظــــاً تَلِيْهَــا حُرُوفُهَــا بِالاظْهَــارِ وَالإِدْغَــامِ تُـــرْوَى وَتُجْــتَلا فَــــدُونَكَ إِذْ فِــــيْ بَيْتِهَــا وَحُرُوفَهَــا وَمَرُوفَهَــا وَمَرَاوَفَهَــا وَمَــا بَعْـــدُ بِالتَّقْيِيْــد قُـــدُهُ مُـــذَلَّلا سَأَسْمِيْ وَبَعْدَ الَــوَاوِ تَــسْمُو حُــرُوفَ مَــنْ تَـــسَمَّى عَلَـــى سِــيْمَا تَـــرُوقَ مُــرتَّلا وَفِـــيْ ذَالِ قَـــدْ أَيْـــضاً وَتَــاءِ مُؤنَّـــتْ وَفِــيْ هَــلْ وَبَــلْ فَاحْتَــلْ بِـــذِهْنِكِ أَحْـيلا

وهذه الأبيات ضمنها الإمام الشاطبي مصطلحات خاصة يعتمد عليها في الأبواب التالية لهذا الباب، ولم يرتض أبو شامة مسلك الإمام الشاطبي في هذه الترجمة وقال(١٧٣): " وهذه الأبيات الأربعة غير وافية بالتعريف بما صنعه في هذه الأبواب، على ما ستراه وقمياً لى مكانها أربعة أبيات لعلها تفي بأكثر الغرض فقلت:

سَاذْكُرُ أَلْفَاظِاً أَخِيْرُ مُرُوفْهَا بِالأَظْهَارِ وَالإِدْغَامِ تُروَى وَتُجْتَلَى فَــدُونَكَ إِذْ قَــد بَــلْ وَهَــلْ تَـا مُؤَنَّـت لَــدى أَحْــرُف مــنْ قَبْــل وَاو تَحَــصَّلا أُسَمِّيْ الذيْ في أُحْرُف اللَّفْظ فُصِّلا أَوَائِلُ كِلْمِ بَعْدَهَا الوَاوُ فَيْصَلا ".

هذه أبيات أبي شامة، وقد ضمَّنها شرحاً لها أذكر أهمَّ ما فيه، مع عرضه على ترجمة الإمام الشاطبي المماثلة لها ليظهر ما كان من استدراك عليها.

فقول أبي شامة في بيته الأول: " أُخِيْرُ حُرُوْفِهَا بِالاظْهَارِ وَالإِدْغَامِ " أخصُّ من ترجمة الإمام الشاطبي؛ ذلك أن المروي منها بالإظهار والإدغام إنما هو الحرف الأخير منها، وهو أولى من نسبة ذلك إلى اللفظ بكماله.

وقوله: " فدونك إذ قد... " البيت ، في تعدادها، فإذا تمت الحروف جاءت كلمة أولها واو دلــيلاً علـــى انفصالها، فهذا البيت لم يأت فيه أبو شامة بجديد غير أنه لازم لتمام سياق المعنى.

أُسَمِّيْ الذي في أَحْرُف اللَّفْظ فُصِّلا

ومراده أنه يذكر ابتداءً القراء الذين استوعبوا أحد العملين الإظهار أو الإدغام، ثم بعد ذلك يبدأ بمذهب التفصيل فيذكر من أعمل أحد العملين في أحرف دون بعض، ومن بقى بعد ذلك فبالإدغام إن كان الأولـون أظهروا، وبالإظهار إن كان المستوعبون الأولون أدغموا، وما صرَّح به أبو شامة في هذا البيت التزمه الإمـــام الشاطبي من غير تصريح به، كما هو ظاهر عمله لمن تأمله، وهو على طريقته المألوفة في مثل هذا، ولا أدري ما سبب كون أبي شامة -رحمه الله- تعامل مع هذه الأبواب المخصوصة بمعزل عن القواعد المعلومة ابتداءً، وربما همله على ذلك ما عمد إليه الإمام الشاطبي من النصِّ على بعض القواعد الخاصة لهذا الباب، والله تعالى أعلم. و قوله:

> أَوَائِلُ كُلْمِ بَعْدَهَا الْوَاوُ فَيْصَلا وَيُوهَ مَا رُو مَا عُ وَاوِ وَبَعْدُ حُرُوهُ مُا مُ

أي: بعد الفراغ من الرمز للقراء تأتي الواو الفاصلة بين المستوعبين لأحد الحكمين والمفصلين؛ ممن يدغمون في بعض ويظهرون عند بعض، ثم تأتي واو قاصلة بين رموز المفصلين وحروفهم التي أدغموا فيها أو أظهروا عندها، وقوله هنا: (وائل كلم) بيان لذكر كيفية الحروف (١٧٤)، وما ذكره أبو شامة في هذا البيت عليه عمل الإمام الشاطبي، إلا أن في بيته تصريح بأن حروف المفصلين تكون أوائل كلمات، والإمام الشاطبي لم يصرح بحذا، ولا تظهر كبير فائدة من التصريح به فهو مما يدرك بالممارسة.

الاستدراك الثابي: في ذكر تاء التأنيث.

أورد أبو شامة على الإمام الشاطبي استدراكاً لطيفاً عند قول الإمام الشاطبي في ذكر الحروف التي تظهـــر عندها تاء التأنيث أو تدغم فيها(١٧٥):

وَأَبْلَاتْ سَنَا تَغْرِ صَفَتْ زُرْقُ ظُلْمِهِ جَمَعْ نَ وُرُوْدًا بَسَارِدًا عَطِرَ الطَّلَا

مَضَتْ كَذَبَّتْ لَهُ لِمُمَتْ كُلَّمَا خَبَتْ وَمَعْ وَلَصْحِتْ كَانَتْ لِذَلِكَ مُكِّلا

والأمثلة على ترتيب أبي شامة: { مَضَتْ سُنْتُ الأُولينَ } { كَذَّبَتْ ثَمُودٌ } { لَهُدِّمَتْ صَوَامِعٌ } { كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ } } نودناهُم } { كَانَتْ طَالِمَةً }، واستدراك أبي شامة في موضعه، وما علَّل به مسلم خبَتْ زِدْنَاهُمْ } { كَانَتْ طَالِمَةً }، واستدراك أبي شامة في موضعه، وما علَّل به مسلم له، وقد استوفى أمثلة تاء التأنيث مع حروفها، إلا أنه قدم مثال الجيم على الظاء على خلاف ترتيب الإمام المعبري في كنْز المعاني اقتفى أثر أبي شامة فيما ذهب إليه، وصنع الشاطبي، والأمر في هذا يسير، بيد أن الإمام الجعبري في كنْز المعاني اقتفى أثر أبي شامة فيما ذهب إليه، وصنع بيتاً تضمن أمثلةً على ترتيب الإمام الشاطبي لهذه الحروف، قال حرحمه الله—(١٧٧): " وإذ وقد يتذكر بهما مسا بعدهما، بخلاف التاء (١٧٨) فلو قال مثل:

خَلَتْ بَعُدَتْ مِثَالُهَا حَصِرَتْ خَبَتْ وَهَعْ خُرِّمَتْ ظُهُوْرُهَا وَجَبَتْ ولا".

ولولا الحاجة إلى التمثيل لما تعقبة الجعبري، وهو مما يقوي مسلك أبي شامة وحُسْنَ استدراكه هنـــا، والله ملم.

الاستدراك الثالث: في ذكر لام هل وبل.

وهو كسابقه في حسن موضعه؛ إذ في ترجمة الإمام الشاطبي هنا إشكال ظاهر، أزاله أبو شامة ببيان باهر، وذلك عند قول الإمام الشاطبي^(١٧٩):

ألا بلْ وَهَلْ تَسرُوي ثَنَا ظَعْسنِ زَيْنَسب سَمِيْرَ نَوَاهِا طِلْعَ ضُرٍّ وَمُبْتَلَى

ومن المتفق عليه أن الحروف المذكورة مع لام هل وبل على ثلاثة أقسام؛ قسمٍ محتص بـــ(هـــل)، وقـــسمٍ محتص بـــ(هــل)، وقـــسمٍ محتص بـــ(بل)، وقسمٍ مشترك بينهما (١٨٠٠، وترجمة الإمام الشاطبي -رحمه الله- لا تفيد هذا التقسيم، فظاهرها أن كلاً من هل وبل تلتقي مع هذه الحروف الثمانية، وليس كذلك، هذا ما قرره أبو شامة ثم قال (١٨١٠): "فلـــو أن الناظم قال:

لزال ذلك الإيهام، أي لام هل وبل لهما التاء والنون، ولـــ(هل) وحدها الثاء، ولـــ(بل) الخمسة الباقية " هـ.

وقد نقل السمين (۱۸۲) استدراك أبي شامة مقراً له بعد أن ذكر الوهم الذي تحتمله عبارة الإمام الشاطبي. وممن أفاد ذلك أيضاً الإمام الجعبري في كنز المعاني، واستدرك على الإمام الشاطبي ببيت يشابه بيــت أبي شامة، قال في كنز المعاني (۱۸۳): "ولو قال:

لأوضح " اه.

وعليه فاستدراك أبي شامة على الإمام الشاطبي هنا استدراك علميّ وجيه، يتعين الأخذ به لصحة دلالتــه، ومطابقته لأصول الرواية، والله أعلم .

المبحث الحادي عشر

الاستدراكات الواردة في باب أحكام النون الساكنة والتنوين

والوجه عند أبي شامة في استدراكه، ما أبانه بقوله (١٨٥٠): " ولم يقيد النون في نظمه بالسكون اجتزاءً بذكر ذلك في ترجمة الباب، ولو قال: وقد أدغموا التنوين والنون ساكناً، لحصل التقييد، ولم يضرَّ إسقاط لفظ كل؛ لأن الضمير في أدغموا يغني عنه"، وما اعتذر به عن الإمام الشاطبي، وجية؛ لشهرة ذلك بين المعتنين قاطبة، وما زال أهل العلم يبنون أحكاماً على دلالة معنى الترجمة، كما فعل الإمام ابن الجزري في الباب نفسه، عندما ترجم له

كترجمة الإمام الشاطبي، ثم استفتح أحكام الباب بقوله: (١٨٦)

فقد أحال في الحكم على ما تدل عليه ترجمة الباب، فالخطب في هذا سهل؛ ولهذا لم يحك شراح القصيد استدراكاً على هذه الترجمة، سوى ما تقدم نقله، مع أن عبارة أبي شامة أدركها تمامُ المعنى، ولطافةُ المبنى. وممن ذكر القيد فأشهره، ونص على الشرط وبينه؛ الإمام ابن مالك في قصيدته بقوله عند الترجمة نفسها: (١٨٧)

فذكر في ترجمته ما افتقده أبو شامة في ترجمة الإمام الشاطبي –رحمه الله–.

المبحث الثابي عشر:

الاستدراكات الواردة في باب الفتح والإمالة

الفتح والإمالة عملان مشهوران عند القراء، وهما لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء مــن العرب(١٨٨).

واختلف في أيهما الأصل؟ والمختار ما رجحه أبو عمرو الدايي، أن الفتح أصلٌ والإمالةَ ومعهــــا التقليــــل فرغٌ، وقال في تقرير هذا في أرجوزته (١٨٩):

ونصر ذلك السخاوي حيث قال في فتح الوصيد (١٩٠٠): "والفتح هو الأصل، ودليله أنك إذا أملت كـــلًّ مفخم أخطأت، وإذا فخمت كل ممال لم تخطئ، والتفخيم يكون بغير سبب، والإمالة لا تكون إلا بسبب " .

وقد أورد أبو شامة على الإمام الشاطبي في هذا الباب جملة من الاستدراكات، ولا غرابة في هذا فهذا الباب حافل بالمسائل، عامر بمختلف الدلائل، وما كان كذلك أدركه الاستدراك، وحفَّ ببعض مسائله اعتراك، وأول هذه الاستدراكات عند قول الإمام الشاطبي في أول الباب (١٩١):

أَمَالًا ذَوَاتِ اليَاءِ حَيْثُ تَأْصَّلًا

وَحَمْزَةُ مِنْهُمْ وَالكَسَائِيُّ بَعْدَهُ

والوجه عند أبي شامة أن ذوات الياء تقع وسطاً وتقع طرفاً، ومراد الإمام الشاطبي ما وقع طرفاً، وليس في ترجمته نصٌّ على ذلك، وسيذكر الإمام الشاطبي ما صحَّ النقل بإمالته مما جاء وسطاً عند قوله(١٩٢٠):

وَكَيْهِ فَ النُّلاتِيْ غَيْهِ وَ زَاغَهِتْ بِمَاضِيٌّ أَمِلْ خَهَابَ خَهَافُواْ طَهَابَ ضَهَاقَتْ فَتُجْملا

وَحَـاقَ وَزَاغُـوا جَـاءَ شَاءَ وَزَادَ فُـزْ

فإن هذه الأفعال معتلة العين، والإمالة واقعة في وسطها، قال أبو شــــامة بعـــــد أن قـــــر هـــــــذا ذاكــــراً استدراكه (۱۹۳): "ولو قال:

رَفَت أَلفَ اتُ الياء حَيْثُ تَأْصَلا

أَمَالَ الكــسَائيْ بَعْــدَ حَمْــزَةَ إِنْ تَطَــرْ

لذكر الحرف الممال وشرطيه، وهما كونه عن ياء، وكونه طرفًا أي تكون لام الفعل".

وقد ساق استدراكَ أبي شامة السمينُ الحلبي، ولم يحتفل به، واعتذر للإمام الشاطبي بأنه لما نصَّ علي إمالـــة بعض العينات لبعض القراء مما سيأتي عُلمَ أن مراده هنا الضرب الثابي فقط^(١٩٤)، ويمكن أن يــضاف لكــــلام السمين أن الأمثلة التي مثَّل بما الإمام الشاطبي في السياق نفسه دالةٌ على أن المراد بالألفات ما وقع طرفاً، غير أن النصَّ حيث جاء فهو أخصُّ بالتعيين، وهو ما قَصَدَه أبو شامة في استدراكه، والله تعالى أعلم.

الاستدراك الثابى: عند قول الإمام الشاطبي في ذكره بعض ما أماله حمزة والكسائي(١٩٥٠):

وَفِيْ اسْمٍ فِيْ الاسْتِفْهَامِ أَنْسَى وَفِيْ مَتَسَى مَعَا وَعَسَسَى أَيْسَضاً أَمَسَالا وَقُسَلْ بَلَسَى

وباعث الاستدراك عند أبي شامة: أن الإمام الشاطبي ذكر في هذا البيت ما لا يحتمل دخوله تحت القواعد العامة في أول الباب، فنصَّ على أن الإمالة في لفظ { أَنِّي } إذا كان مستفهماً به نحو قوله(١٩٦١): { أَنِّي شُئتُمْ }، وقوله(١٩٧٠): { أَنِّي لَكَ هَذَا }، ولكن هذا الاحتراز بعيد، فإن أحداً لا يتوهم الإمالة في لفظ (أنَّا) المركبة من أن واسمها نحو قوله تعالى(١٩٨): { أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ } على ما ذكره أبو شامة(١٩٩)، وتبعه عليه السمين وقال(٢٠٠): " لا أظن أحداً يتوهم إمالته حتى يتحرز منه".

غير أن الإمام الجعبري نازع في ذلك، وقرَّر صحة ذكر الشاطبي لقيد الإمالة في هذا اللفظ، وقــال(٢٠١): "احترز بالقيد عن أنَّا الحرفية المركبة من أنَّ واسمها، وتلتبس على كثير من الطلبة، وقد سمعته من غير واحســـد، فلا معنى لاستبعاد بعضهم"اهـ. وإذا حصل اللبس في زمان الجعبري –رحمه الله– فحصوله في هذا الزمان من باب أولى، وعليه فاحتراز الإمام الشاطبي في مكانه. وأما { مَتَى } فألفها مجهولة، فأشبهت ألف التأنيث فلذلك أميلت.

وأما { عَسَى } فهي فعل تقول فيه: عسيت، فألفه منقلبة عن ياء، فهو على قواعد الباب المطردة، وإنما نصَّ عليه الشاطبي؛ لأنه لا يتصرف تصرفاً كاملاً، ومن أهل اللغة (٢٠٢ من يرى أن { عَسَى } حرف، وعلى هذا فوجه ذكر الكلمة ظاهر؛ لأنه لا إمالة في الحروف.

وأما { بَلَى } فهي على المشهور من الحروف، وإنما أميلت لشبهها بالأسماء في كوفها تقوم بنفسسها في الجواب، تقول إذا قيل لك: ألم يأتك زيد؟ بلى(٢٠٣).

فإذا ما تقرر هذا فإن أبا شامة يلحق بها ألفاظاً لم يذكرها الإمام الشاطبي، ومخرجها عند أبي شامة كمخرج هذه الكلمات يتعين استثناؤها؛ لأنما لا تندرج تحت قواعد الباب السالفة، وجملة ما أضافه أبو شامة ثلاث كلمات؛ { مُوسَى } و { عيسَى } و { يَحْبَى }، قال أبو شامة في تقرير استدراكه (٢٠٤): "وإلحاق الألف في شئ من ذلك بألف التأنيث بعيد بل هي قسم برأسها، فكأنه قال: أمالا ذوات الياء الأصلية وغير الأصلية، مما رسمت ألفه ياء، وغير الأصلية على ضربين؛ ألف التأنيث وملحقة بها، ولو قال عوض هذا البيت:

وَمُوْسَى عَسَى عِيْسَى وَيَحْيَى وَفِيْ مَتَى وَأَنْكَ وَأَنْكَى لِلاسْتِفْهَامِ تَلَاتِيْ وَفِيْ يَلَكَى

لكان أحسن وأجمع للغرض" اه.

واستدراك أبي شامة مبنيّ على أن الألف في هذه الأسماء ليست للتأنيث، وقد استبعد ذلك بقوله: "ومـــا أبعد دعوى أن الألف في { مُوسَى } و { عيسَى } و { يَحْيَى } للتأنيث".

واستظهر ذلك أبو عبدالله الفاسي في شرحه، وذهب إلى ألها أسماء أعجمية لا تتصرف، وإذا كانت كذلك لم يكن لها اشتقاق، ولم تكن ألفاقها للتأنيث (٢٠٦٠)، واختار ذلك أيضاً السمين الحلبي في العقد النضيد (٢٠٦٠)، وقيل بعكس هذا، وجعلت الألف فيها للتأنيث.

ثم اختلف في ميزالها الصرفي، قال السخاوي(٢٠٠٠): "والتحق بهذا الباب(٢٠٠٠) { مُوسَى } و{ عِيسَى } و{ يَحْيَى }، وهو مذهب الفراء والكوفيين فيها، وبذلك أخذ القراء اعتماداً على ألها فُعْلَى وفِعْلَى وفَعْلَى" اه.

وخالفَ في تحقيق ميزالها أهلُ اللغة؛ فوزن { مُوسَى } مُفعل، ووزن { عِيسَى } فِعلل، ووزن { يَحْيَـــى } نا (۲۰۹)

فإذا ما تقرر هذا فعمل الإمام الشاطبي مبني على اختيار القراء بإلحاق هذه الأسماء بأوزان فَعْلَــــى، قــــال السمين وقد نقل هذا الإلحاق عنهم (٢١٠): "وهو مغتفر لهم".

وأما استدراك أبي شامة فمبني على المشهور من أن الألف في هذه الأسماء ليست للتأنيث، على ما تقسرر بيانه، وعمله أسدُّ مسلكاً، وأصوبُ نظراً، يوافق فيه المشهور والمختار، وممن نصَّ على إلحاقها أبـــو حيــــان في

نظمه بقوله (۲۱۱):

بهَا وَكَذَا أَنْسَى مُمَالٌ مَتَسَى بَلَسَى

وَمُوْسَى وَعِيْسَى مَعَ يَحْيَى قَدَ الْحَقُوا

وقوله: "قد الحقوا بما" يعني بما جاء على وزن فعلى مثلث الفاء، والله تعالى أعلم.

الاستدراك الثالث: عند قول الإمام الشاطبي:

وَكُــــلُّ ثُلانـــــيٍّ يَزِيْـــــدُ فَإِنَّــــهُ مُمَالٌ كَزَكَاها وَأَنْجَى مَعَ ابْتَلَى

ودلالة هذا البيت معروفة، وهي أن كلَّ لفظ ثلاثي ألفه عن واو إذا زيد في حروفه الأصول حرف فأكثر تنقلب واوه ياءً إذا اعتبرتما بالضوابط المعروفة، فتقول: زكَّيت وأنجيت وابتليت(۲۱۲⁾.

والوجه عند أبي شامة في استدراكه: أن الثلاثي المزيد يكون اسماً نحو: أدبى، وفعلاً ماضياً نحو: أنجى وابتلى، ومضارعاً مبنياً للفاعل نحو: يرضى، وللمفعول نحو: يُدعَى، وبَيَّنَ –رحمه الله– أن أمثلة الإمام الشاطبي المذكورة في نظمه لا تفي بكل هذه الأقسام، وقال(۲۱۳): "ولو قال الناظم –رحمه الله تعالى–:

وَكُــــلُّ ثُلاثِــــيٌّ يَزِيْـــــدُ أَمِلْــــهُ مِثْــــــ ـــــل يَرْضَى وَتُدْعَى ثُمَّ أَذْنَى مَعَ ابْتَلَى

لجمع أنواع ذلك" اه.

وقريب من كلام أبي شامة ما قاله أبو عبدالله الفاسي فإنه أشار إلى ما صاحب أمثلة الإمام الشاطبي مــن اختصار واقتصار على بعض الأنواع، وقال في هذا السياق (٢١٤): "وقد اقتصر الناظم -رحمه الله- على ما جاء من ذلك في الأفعال الماضية اختصاراً، واكتفى بالتشبيه بذلك على ما سواه، ويمكن أن يدخل الأفعال الماضية مع المضارعة في عبارته، ولو قال:

وَكُلُ رُبُسَاعِيٍّ فَمَسَا زَادَ مُسَضْجَعٌ كَيَرْضَى وَيُتْلَى ثُمَّ أَزْكَى مَعَ ابْتَلَى

لأتى بالجميع " اه.

وما ذكره أبو شامة، وقبله أبو عبدالله الفاسي لطيف في محله، غير أن ترجمة الإمام الشاطبي هذه يغني عنها ما سبقها من تراجم، على ما قرره أبو عبدالله حين اعتبر هذا البيت توسعة على القارئ، وأن مسائله تدرك من غير حاجة إلى نظر في دليل (٢١٥).

قلت: ولأجل هذا البيان فلم يعرض ابن مالك في قصيدته لهذه المسألة بعينها.

وأما الإمام ابن الجزري فقد جاء بما لوضوحها على وجه أخصر مما هي عليه عند الإمام الشاطبي بقوله –

رحمه الله تعالى- في الطيبة(٢١٦):

كَذَا مَزيْــداً مــنْ ثُلاثـــيْ كَـــابْتَكَى

وَمَيَّلُوا الرِّبَا القُوَى العُلَى كلا

الاستدراك الرابع: جاء عند قول الإمام الشاطبي في ذكر الخلاف في لفظ { أَعْمَى } في موضعيه في سورة الإسراء (٢١٧)، قال الإمام الشاطبي -رحمه الله-(٢١٨):

رَمَـــي صُـحْبَةٌ أَعْمَـــي في الاسْــرَاء ثَانيــاً سُوئ وَسُــديَّ في الوَقْــفَ عَــنْهُمْ تَــسَبَّلا وَأَعْمَى في الاسْرا حُكْمُ صُحْبَة اوَّلا

وَرَاءُ تَــــرَاءا فَـــازَ فــــى شُــعَرَائه

والملحظ على الإمام الشاطبي أنه فرق بين الموضعين، ولم يتابع بينهما في السياق؛ حين فصل بمسألة { تَرَاءًا إبين لفظي { أَعْمَى } في الإسراء، قال أبو شامة (٢١٩): " ولو اتصلا لكان أولى فيقول:

وَأَعْمَى فَــي الاسْــرا أَوَّلاً حُكْــمُ صُــحْبَة وَرَاءُ تَـــــرَاءا بالإمَالَـــــة فُـــــصِّلا " اهـ.

ومراد أبي شامة بالاتصال عدم الفصل برمز أجنبي، وإلا فإن لفظي { أَعْمَى } فصل بينهما بترجمة الوقف على { سُويً } و{ سُديَّ }، ولم يعتد بهذا أبو شامة؛ لأن حكم الإمالة فيهما لمرموز صحبة، وهم من يميل لفظ { أَعْمَى } في موضعه الثابي في سورة الإسراء، ولو أن أبا شامة تابع بين حكمي الموضعين من غير فصل مطلقـــاً لكان أولى، وعلى هذا عمل ابن مالك في قصيدته، حيث قال في موضع الخلاف (٢٢٠):

حَـــوَى صُـــحْبَةٌ وَرَا تَـــرَا أَلْ فَـــشَا وَصُحْــــ ـــــــــــ بَّهٌ عَنْدَ وَقْف فيْ ســـوىٌ ثُـــمَّ فـــيْ سُــــدَا

ومثله عمل الإمام ابن الجزري في طيبة النشر، حيث عقد الخلاف بقوله(٣٢١): وافق في أعمى كـــلا الإســـرا صـــدا وأولاً حمــــاً وفي ســـــويّ ســـــديّ

ومنشأ استدراك أبي شامة في محله، فالفصل بين الموضعين ليس له وجه ظاهر، لا سيما وقد قدم الثابي على الأول، وكان الترتيب أولى وأتم، وقد فات أبا شامة تمامُه وأدركه من جاء بعده، والله أعلم.

الاستدراك الخامس : عند ذكر الناظم مذهب ورش في ذوات الياء وذوات الراء في قولسه – رحمــه الله تعالى-(۲۲۲).

كَهُمْ وَذَوَات اليا لَـهُ الْحُلْفُ جُمَّـلا وذُو الــرَّاء ورشٌ بَــيْنَ بَــيْنَ وَفـــي أَرَا

لَهُ غَيْرَ مَا هَا فيْه فَاحْهُوْ مُكَمِّلًا وَلَكِنْ رُؤُوسُ الآي قَدْ قَلْ فَتْحُهَا

ودلالة الترجمة أن ورشاً يميل بين اللفظين كلُّ ألف بعد راء، ورؤوس الآي غير المختومــة بالهـــاء، وأمـــا المختومة منها بالهاء، ومثلها كلمة { أَرَاكُهُمْ } من ذوات الراء، وسائر ذوات الياء فلم الوجهان الفتح والتقليل (٢٢٣).

ومبتدأ استدراك أبي شامة من قول الشاطبي: (فَاحْضُرْ مُكَمِّلا)، ومعناه: احضر حضوراً مكمـــلاً، أي: لا تكن حاضراً ببدنك غائباً بذهنك وخاطرك، قال أبو شاهة (٢٧٤): " وإنما قال ذلك؛ لصعوبة ضبط مذهب ورش هنا فأشار إلى تفهمه والبحث عنه وإلقاء السمع لما يقوله الخبير به، ووقع لي في ضبط ذلك بيتان، فقلت:

وَذُو السَّرَّاءِ وَرُشٌّ بَسَيْنَ بَسَيْنَ وَفِسِي رُؤُو ﴿ سِ الآي سِوَى اللَّاسِي بِهَا هَا تَحَسَّلًا بهَ ا وَأَرَاكَهُ مُ وَذِي اليَا خِلاَفُهُ مُ كَلَّا وَالرَّبُ مَ مُرْضَاتٍ مِسْنُكَاةِ اهْمَالا

فذكر أولاً ما يميله بلا خلاف، ثم ما فيه وجهان، ثم ما امتنعت إمالته، والله أعلم "اهـ.

وهذا من أبي شامة ترتيبٌ حسن على ما أقرَّه عليه السمين الحلبي(٧٢٥)، وأحسن منه ذكر ما امتنع تقليله لورش من الكلمات الأربع؛ وهي التي أشار إليها أبو شامة –رحمه الله– بقوله: " كلا وَالرُّبَا مَرْضَات مـــشْكَاة اهملا ".

فإن هذه الكلمات ليس عليهن النصُّ في الشاطبية، سوى ما يذكره المحررون في هذا الموضع لورش، كقول بعضهم(۲۲۲):

وَلا الرِّبَا كلا وَلا مشكَّاة

وَلَمْ يُقَلِّلْ أَزْرَقٌ (٢٢٧) مَرْضَات وجمعها آخر بقوله:

سوَى الرِّبُ مَرْضَات مسشْكَاة كلا

مُمَالُ شَيْخَيْن لللازْرَق قُلللا

قال الإمام ابن الجزري في النشر(٣٢٨): (وأجمعوا على أن { مَرْضَاتي } و{ مَرْضَاة } و{ مشكَّاة } مفتوح، وهو الذي عليه العمل بين أهل الأداء، وهو الذي قرأنا به ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا من أجل أهما واويان. وأما { الرِّبًا } و{كلاهما} فقد ألحقه بعض أصحابنا بنظائره من { القُوَى } و{ الضُّحَى } فأماله بين بين ... والجمهور على فتحه قولاً واحداً ".

فَذَكُرُ أَبِي شَامَةَ لَهَذَهُ المُستثنيات جاء في محله، وهو ما فات الإمام الشاطبي، فاستدراك أبي شـــامة تـــضمن فائدتين؛ الأولى: حُسْنُ الترتيب، وقد سُلُّم له به، والثانية: ما أفاده من ذكر المستثنيات في هذا الباب له، وممن وافقه على حسن الترتيب الإمام ابن الجزري في طيبة النشر بقوله(٢٢٩٪:

وقُلِّـــلْ الــــرَّا ورؤوسَ الآي جِــفْ وما به ها غــير ذي الـــرَّا يَخْتَلِــفْ مع ذات ياء مع أراكهمْ ورد

ودلالة البيتين لا تخفى على أهل الفن(٢٣٠).

الاستدراك السادس: وقد أتى به أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله– في ذكر ما قلَّله الدوري عن أبي عمرو^(۲۳۱):

وَيَا وَيْلَتَى أَنَّى وَيَا حَسْرَتَى طَوَوْا وَعَنْ غَيْرِهِ قِـسْهَا وَيَــا أَسَــفَى العُــلا

والإشكال في هذه الترجمة ظاهر؛ فإن قوله: العلا في آخر البيت يحتمل أن يكون رمزاً، وليس في الترجمة ما يدفعه، مع ألها وصف للكلمات المذكورة؛ إذ الحكم المذكور خاص بالدوري، كما لا يخفى، وعليه قال أبو شامة (٢٣٢٠): " وقوله: العلا صفة لهذه الكلمات، أي: هي العلا، ولو قال: ويا أسفى على؛ لكان أحسن؛ لأنه لفظ القرآن العزيز ".

وأبو شامة رحمه الله وإن كان حافظ على لفظ الكتاب العزيز في سياق هذا اللفظ؛ إلا أن اللبس لا يسزال قائماً؛ إذ لا يمنع أن تكون العين من قوله: على رمزاً لحفص، وليس كذلك، وعليه فلا يرتفع الإشكال الأهم، والمعتمد عند كثير من الشراح المتقدمين أن قول الإمام الشاطبي: العلا صفة للكلمات، وعليه فسلا يعرضون للإشكال المذكور (٢٣٣)، بل نبّه ابن القاصح في سراج القارئ (٢٣٤) إلى أن قوله: العلا ليس رمزاً، ووجّه عمسل الشاطبي، حيث وصفها بالارتفاع؛ لتقدمها في التلاوة، ويعني بذلك لفظ يا أسفى، ودعوى تقدمها في الستلاوة ليست بظاهرة، كما لا يخفى. وقد استدرك الملا على قاري في شرحه (٢٣٥) على الإمام الشاطبي في هذه الترجمة بقوله: " الأولى أن يقول: ويا أسفى والحكم عن غيره خلا ".

وهذا أحسن من استدراك أبي شامة، وأتم نفعاً، والله أعلم.

الاستدراك السابع: أورده أبو شامة في شرحه لقول الإمام الشاطبي –رحمه الله– في ذكره جملة الأفعال التي أمالها حمزة، ووافقه في بعضها ابنُ ذكوان(٢٣٦):

وَحَاقَ وَزَاغُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادَ قُزْ وَجَاءَ ابْنُ ذَكْــوَانٍ وَفِــي شَـــاءَ مَـــيَّلا

قال أبو شامة (۲۳۷): (ولو قال: "وَجَاءَ وَفِي شَاءَ ابْن ذَكُوان مَيَّلا"، لكان جاء مفعول ميَّلا، ومن لا يعرف مقاصد هذا الكتاب يعرب جاء ابن ذكوان فعلاً وفاعلاً)، ولا شك أن عبارة أبي شامة ألصقُ بـــالمراد، ولكـــن ترجمة الإمام الشاطبي كذلك لا تخفى دلالتها، وأما من لا يعرف مقاصد الكتاب فسيخفى عليه جلُّ مـــا فيـــه،

وليس هذا فقط، وقوله: "يعرب جاء ابن ذكوان فعلاً وفاعلاً"، مراده أن الكلام ليس على وجهـــه الإعـــرابي الظاهر فإن المقصود أمال ابن ذكوان جاء، وليس ابن ذكوان فاعلاً بجاء، ولهذا عدل أبو شامة إلى اســــتدراكه، والله أعلم.

الاستدراك الثامن: عند قول الإمام الشاطبي (۲۳۸): وَمَـــعْ كَـــافِرِيْنَ الكَـــافِرِيْنَ بِيَائِــــهِ وَهَارٍ رَوَى مُرْوٍ بِخُلْفٍ صَدٍ حَلا

فإن هذه الترجمة عطف على ما أماله أبو عمرو ودوري الكسائي من الألفات الواقعة قبل راء متطرفة مكسورة، قال أبو شامة ممهداً لاستدراكه (۲۳۹): "فإن قلت: يظهر من نظم هذا البيت أن الذين أمالوا { هَارٍ } أمالوا { كَافِرِينَ }، ولا مانع من أن تكون الواو في (وَمَعْ) فاصلة بعد واو (وَاقْتَسْ)، وإذا كان الأمر كذلك، ولم يذكر بعده من أماله فيظهر أن قوله: (وَهَارٍ) عطف عليه، والرمز بعده لهما". ثم قال (۲۴۰): "ولو كان أسقط الواو من (وَمَعْ)، وقال: "مَعَ الكَافِرِينَ كَافِرِينَ" لزال الوهم، أي أمالا هذا مع (الكافرين)، ولو قال: "كَذاً كَافِرِينَ الكَافِرِينَ" لحصل الغرض. والله أعلم" اه.

وقد نقض السمينُ استدراكَ أبي شامة، وقال^(٢٤١): "وما ذكره من التوهم بعيد جداً، لا سيما مع التقـــدير الأول في الإعراب^(٢٤٢)، وهو أمل لهما ما تقدم مع كافرين والكافرين" اه.

وما قدَّره السمين في شرحه أظهر، والله تعالى أعلم.

الاستدراك التاسع: أورده أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي –رحمه الله–(٣٤٣):

وَإِضْجَاعُ أَنْصَارِيْ تَمِيْمٌ

وليعلم أن ترجمة الإمام الشاطبي -رحمه الله- هذه حَسنَةُ الدُلالة؛ من جهة أن الإمالة لغة تميم (٢٤٠٠)، والإمام الشاطبي أتى بهذه الكلمة رمزاً؛ لتدلَّ على القارئ أصالة، وعلى نسبة لغة الإمالة بعد ذلك، وهذا حَسنَّ تضمن إفادة ظاهرة، لكنَّ فَهْمَ ذلك في الترجمة يحتاج إلى تقدير مصاف؛ أي الإضجاع لغة تميم (٢٤٠٠)، قال أبو شامة (٢٤٠٠): "ولو قال: (وأَصْجَعَ أَلْصَارِي تَمِيمٌ) لكان حسناً، ولم يحتج إلى حذف مضاف". وما ذكره أبو شامة لطيف مرضي، قال السمين -وقد نقل استدراكه (٢٤٠٠): "وهو كلام حَسنَ".

هذا وللترجمة فهم آخر أشار إليه أبو عبدالله الفاسي في شرحه، قال(۲^{۶۸)}: "وأشار بقوله: (تَميمٌ) إلى تمــــام الإضجاع فيه وكماله، ونزاهته من النقض؛ لصحته نقلاً" اه، ونقله كذلك السمين في شرحه (۲^{۶۹)}.

قلت: ولا مانع من حمل الترجمة على كلا المعنيين؛ طلباً لسعة الفائدة. والله تعالى أعلم.

الاستدراك العاشر: وهو الأخير في هذا الباب، جاء به أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي، في تعداد ما أميل له شام (٢٥٠):

وفي الكافرون عابدون وعابد وخلفهم في الناس في الجر حصلا

والوجه عند أبي شامة؛ أن الواو في أول البيت يمكن أن تكون فاصلة، فتكون الترجمة بعدها جديد و مستأنفة، وحينئذ لا يصح عود الحكم إلى ما سبق، ويترتب عليه أن تبقى الترجمة بلا رمز، أو يكون الرمز آخر البيت في قوله: حصلا رمزاً لها وللترجمة التالية لها، وهذا لا يصح فحصل الإشكال من هذا الوجه، هذا ما قرَّره أبو شامة (٢٥١)، وقال بعد ذلك (٢٥٢): " ولو قال:

وفي الكافرون عابدون وعابد له خلفهم في الناس

لخلص من ذلك الإيهام".

وما ذكره أبو شامة وجيه؛ بدليل أن من لم يذكره يحتاج إلى تقدير لازم في فهم البيت، كما قال الفاسي في شرح الترجمة (٢٥٣): " والتقدير: له في الكافرون إضجاع كذا وكذا"، وقد نقل السمين استدراك أبي شامة ولم يتعقبه بشئ (٢٥٤)، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث عشر: الاستدراكات الواردة في باب الراءات

أورد فيه أبو شامة على الإمام الشاطبي استدراكين:

الاستدراك الأول: جاء به أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي فيما يجوز فيه الوجهان؛ التفخيم والترقيق لورش(٢٠٥٠):

وباب ذكراً المشار إليه يعني به كلَّ راء مفتوحة لحقها التنوين، وقبله ساكن، قبله كسرة، وجملة ما كان كذلك ست كلمات؛ ذكر في النظم كلمتين، وتتمتها حجْراً، وصهْراً، وإمْراً، ووزْراً (٢٥٢)، وضبط الباب في اللآلئ الفريدة (٢٥٧) بقوله: " ما كان وزنه فعْلاً بكسر الفاء، وسكون العين، ونصب اللام، وكان منوناً "، وتبعه عليه في سراج القارئ (٢٥٨) والضابطان سواء، وقد أفاض أبو شامة القول في شرحه هذا البيت، وحصل له بعد تفصيل أن المنصوب المنون؛ الذي قبل رائه ما يُسوِّغُ ترقيقها، على ثلاثة أقسام؛ الأول: ما يرقب بالاف خلاف؛ وهو نحو سراً ومستقراً، والثاني: ما يرقق عند الأكثر؛ وهو نحو خبيراً وشاكراً، والثالث: ما يفخم عمد الأكثر؛ وهو نحو ذكراً وستراً، ثم أعقب التفصيل بقوله (٢٥٩): " وقلت في ذلك بيتاً جمع الأنواع الثلاثة، على هذا الترتيب، وهو:

وَسِرًّا رَقِيْتٌ قُلْ خَبِيْرًا وَشَاكِراً للسَاكُثُر ذَكْرًا فَخَهِمَ الجَلَّةُ العَلا

والذي عليه العمل جواز الوجهين، والتفخيم هو المقدم، وبه قطع الدابي في التيسير(٢٦٠) وإليه ذهب الجمهـــور؛ إذ الترقيق من زيادات القصيد على أصله(٢٦١)، والله أعلم.

الاستدراك الثانى: عند قول الإمام الشاطبي (٢٦٢):

لكُلُّهِ مُ التَّفْخِ يْمُ فيْهَا تَلْلا اللَّهِ لَكُلُّهِ مُ التَّفْخِ يْمُ فيْهَا تَلْلا وَيَجْمَعُهَا قَـظْ خُـصَّ صَـعْط وَخُلْفُهُـمْ للهِ الْعَلَامِ الْعَلَامِينِ الْمَـشَايِخ سَلْـسَلا

وَمَــا حَــرْفُ الاسْــتعْلاء بَعْـــدُ فَــرَاؤُهُ

ودلالة الترجمة أن حرف الاستعلاء متى ما وقع بعد الراء، فإن الراء حقها التفخيم(٢٦٣)، وظاهر الترجمـــة أيضاً أن حروف الاستعلاء السبعة جميعاً يمكن وقوعها بعد الراء، قال أبو شامة(٢٦٤): "والواقع منها في القرآن العزيز في هذا الغرض أربعة: الصاد والضاد والطاء والقاف، ولم تقع الخاء والظاء والغين، ولو أنه قال -رحمـــه

فُ فَخِّمْ لَكُلِّ خُلْفُ فرْق تَسَلْسَلا وَمَا بَعْدَهُ صَادٌّ وَضَادٌ وَطَا وَقَا

لبان أمر البيتين في بيت واحد، وخلصنا من إشكال العبارتين فيهما، والله أعلم" اهر

وأمثلة مجيئها بعد الراء نحو: { وَإِرْصَاداً } (٢٦٥)، { إغْرَاضاً } (٢٦٦)، { قَرْطَاسٍ } (٢٦٧)، { فَرْقَـــة } (٢٦٨)، واستدراك أبي شامة أخصُّ في تعيين المراد، وترجمة الإمام الشاطبي فيها إجمال لا تفي أمثلة القرآن بتحقيقه، وقد نقل استدراكَه السمينُ في شرحه(٢٦٩)، ولم يتعقبه بشئ، وبمثل عمل الناظم جاء عمل الإمام ابـــن الجـــزري في الطيبة بقوله في الترجمة نفسها (٢٧٠):

> وَحَيْثُ جَاءَ بَعْدُ حَرْفُ اسْتعْلا فَخِّم وقبله كذلك الإمامُ ابن مالك في قصيدته الدالية ذَكَرَ الخلاف بقوله (٢٧١): وَمَا بَعْدُ مُسْتَعْل لَكُلِّ مُفَخَّمِّ ففيهما من الإطلاق ما في ترجمة الإمام الشاطبي، والله أعلم.

المبحث الرابع عشر: الاستدراكات الواردة في باب اللامات

هذا الباب اعترض عليه أبو شامة -عفا الله عنه- بما لا يليق، وشكك في ثبوت لغة التغليظ، وقال (۲۷۳): "ولا شك أنه إن ثبت لغة فهو لغة ضعيفة مستثقلة "، واحتجَّ لذلك بأن عادة العرب في كلامهم الفرار من الأثقل إلى الأخف، والتغليظ بعكس ذلك، واحتجَّ أيضاً بأن التغليظ على مخالفة المعروف من منهب ورش؛ يريد بذلك أنه ينحى منحى التخفيف في قراءته، ولذلك يختار الإبدال، والترقيق، والإمالة بين بين، وهذا الكلام فرع عما احتج به أولاً.

قلتُ: وهذا الكلام منه -رحمه الله- لم يرع فيه جانب النقل حقَّ الرعاية، فليس من الاكتفاء بالرواية النظر إلى مخالفة القارئ لأصوله، ولو أخذ ذلك في الاعتبار لما كان قارئ أن تسلم له أصوله من غير مخالفة لبعضها، ثم ما ذكره من كولها إن ثبتت فهي لغة ضعيفة، فليس بمسلَّم من كل وجه، وإنَّ ثبوت القراءة رواية كاف في القبول والتسليم كما لا يخفى، وأما من حيث اللغة فقد نصَّ مكي (٢٧٣) في الكشف (٢٧٤) على أن وجه التغليظ لورش في اللام عند مجاورةما لحروف مخصوصة هو أن هذه الحروف حروف مطبقة مستعلية، فأراد أن يقرب اللام نحو لفظه، فيعمل اللسان في التفخيم عملاً واحداً.

وقال: "وهذا هو معظم مذاهب العرب في مثل هذا، يقربون الحرف من الحرف؛ ليعمل اللـــسان عمـــلاً واحداً "(٢٧٥) اه، فصار الأمر بعد ذلك إلى ما تـــرى من الفسحة والسعة، أما من حيث ثبوت الرواية فذاك مقام رفيع لا تصله أيدي التشكيك بحال.

وقد أورد فيه أبو شامة استدراكاً على الإمام الشاطبي –رحمه الله– عند قوله(٢٧٦): وَفِيْ طَالَ خُلُفٌ مَعْ فِصَالاً وَعِنْدَمَا يُــــسَكَّنُ وَقْفـــــاً وَالْمُفَخَّـــــمُ فُــــضَّلا

ووجه الاستدراك أن ظاهر النظم يوهم اقتصار الخلاف على: { طَالَ }، و{ فِصَالاً }، وليس كذلك بـــل الحكم يشمل ما وقعت فيه الألف بين اللام وبين حرف الاستعلاء، ومن ذلك أيضاً كلمة { يَصَّالُحَا } علـــى قراءة ورش في قوله تعالى (۲۷۷): { أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً }، قال أبو شامة (۲۷۸): ولو قال:

وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالاً وَنَحْوِهِ وَسَسَاكِنِ وَقُسَفٍ وَالْمُفَخَّسِمُ فُسَضَّلا

لزال الإيهام" اه. وما ذكره صحيح، وقد سبقه إليه أبو عبدالله الفاسي في شرحه، وأورد على الإمام الشاطبي استدراكاً بقوله(٢٧٩):

وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالاً وَنَحْوِهِ وَفَسِي نَحْــوِ يُوْصَـــلْ وَالْمُفَخَّــمُ فُــضِّلا

وما زال المحررون كذلك يستدركون على الإمام الشاطبي في هذه الترجمة، إيضاحاً للأمر، كما قال في كنْز المعابى بتحرير حوز الأمابى (٢٨٠):

وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَع فصالاً وَمثله بيَصَالَحَا اجْعَمَلْ وَالْمَفَحَّمُ فُصَلَّلا

وقال غيره (٢٨١):

وَيَـــصَّالَحَا فَخَّـــمْ وَرَقّـــقْ لِلامِـــهِ فَقَدْ وَرَدَ التَّخْيِيرُ وَالحِرْزُ أَهْمَلا

وقد تنبه لذلك العلامة ابن الجزري –رحمه الله– في الطيبة؛ حين أشار إلى الضابط ولم يذكر مثالاً، بقوله من أول الباب(٢٨٢):

أَوْ فَتْحَهَا وَإِنْ يَحَالُ فَيْهَا أَلْسَفْ أُوْ إِنْ تُمَلْ مَعْ سَاكن الوَقْف اختُلَفْ

وَأَذْرَقٌ لِفَ عُرِهِمْ غَلَّظَ اللّهِ عَلَّظَ اللّهِ عَلَّظَ اللّهِ وَظَا

ولعله أفاده من كلام الإمام ابن مالك، وعبارته أدق في تعيين محل هذه الألف حيث يقــول في الترجمـــة

وَمَنْ بَعْد طَا أَوْ ظَا أَوِ الصَّادِ وَرْشُهُمْ يُفخِّمُ لاماً ذَا انْفِتَاحِ إِنَّ اسْإِدَا

لمُنْفَ بِعِ أَوْ سَاكِنِ وَالْحِللافُ إِنْ يَسط أَلَف كَطَالَ عَنْهُ تَمَهَّدا

فقوله: ﴿إِنْ يَسِطُ أَلِفٌ} قاض بتعيين محل الخلاف، ثم تبرع فأشار إلى مثال على القاعدة التي ذكرها، وهذا أحسنُ ما يكون. والله أعلم.

المبحث الخامس عشر

الاستدراكات الواردة في باب باب ياءات الإضافة

أورد أبو شامة على الإمام الشاطبي في هذا الباب استدراكاً واحداً، في أوله عند تعريف ياء الإضافة، وذكر ضابطها، فبعد أن شرح قول الإمام الشاطبي (٢٨٤):

وَلَيْ سَتْ بِلِهِ الْفِعْ لِ يَاءُ إِضَافَةٍ وَمَا هِيَ مِنْ نَفْ سِ الْأَصُولِ فَتُسْكِلا وَلَكَنَّهَا كَالْهَاء وَالكَاف كُلُّ مَا تُليْمه يُسرَى للْهَاء وَالكَّاف مَلْخُلا

قال –رحمه الله–(٢٨٥): "ووقع لي بيتان في تعريفها حدًّا وتمثيلاً باتصالها بالاسم والفعل والحرف، وتمثيل ما احتُوزَ عنه مما تقدم ذكره فقلت:

وَلَيْسَتْ كَيَائِيْ وَهْمِيَ أُوْحِمِيَ وَاسْمِجُدِيْ وَيَاء التَّيْ وَالْمُهْتَدِيْ حَاضِرِيْ انجِلا "

وتعريفه لها بأنها ياء المتكلم في غاية الحُسْن؛ إذ التعريف الذي عرف به الشاطبي ياء الإضافة غير مانع؛ لأنه دخل به في ياء الإضافة ما ليس منها، نحو ياء المخاطبة، وياء جمع المذكر السالم، فالياء فيما ذكر يصدق عليهــــا ألها ليست بلام الفعل، وما هي من نفس الأصول، ومع ذلك فليست بياء إضافة (٢٨٦)، وهي التي عقد لها أبو شاهة بيته الثاني، وممن صوَّح بكونها ياء المتكلم ممن نظم في القراءات، أبو حيان في لاميته بقوله(٣٨٧):

لَيَا النَّفُس أَحْــوَالٌ فَــإِنْ تَلْــقَ هَمْــزَةً لأَلْ فَاتَّفَاقُ الْفَتْحِ فَــيْ عَــشُو انْجَــلا

فقوله: (ليَا النَّفْس) مشعرٌ بما تقدم. والله أعلم.

المبحث السادس عشر

الاستدراكات الواردة في باب ياءات الزوائد

أورد أبو شامة فيه على الإمام الشاطبي استدراكاً عند قول الثابي (٢٨٨):

فَبشِّرْ عَبَادِ افْــتَحْ وَقــفْ سَــاكناً يَــداً وَوَاتَّبعُونَىْ حَــجَّ فــى الزُّخــرُف العُـــلا

وباعث الاستدراك عند أبي شامة أن قوله: (العلا) يشبه أن يكون رمزاً، وليس في الترجمة مسا يدفعـــه إلا شهرة الخلاف عن أبي عمرو وحده. فإن قيل: إن قوله: (في الزُّخْرُف) يصح اعتباره فاصلاً.

فالجواب على ما قرَّرَه أبو شامة (٢٨٩): أن هذا فصل تقييد وليس أجنبياً فلا يضر؛ فهو كفصله بلفظ الخلف في أثناء الرمز، كقوله (٢٩٠): " لَبَّى حَبيبهُ بخُلْفهمَا بَرَّاً ".

وخالفه على هذا التقرير الجعبري في شرحه، بل قرَّرَ ضده، وقال (۲۹۱): "اصطلاحه الذي قدرناه أولاً يمنع رمزيته (۲۹۲)؛ وهو أنه لا يفصل بين الرموز إلا بلفظ الخلاف، فامتنع العلا أن يكون رمزاً؛ لانفصاله عن (حَجَّ) بلفظ غير الخلف، ومن ثمَّ لم يسلط (حَجَّ) عليه، ولا يكون من متعلقات الترجمة، وهذه من القواعد السبريات" اه.

قال أبو شامة(٢٩٣٠): "فليته قال: "وَوَاتَّبِعُوْنِيْ زُخْرُفٍ حَجَّ وَاعْتَلا"، أو "وَاتَّبِعُوْنِي الزُّخْرُفِ اتْبَعْ فَتَى العَلا" ويكون قد أضاف "وواتبعون" إلى اسم السورة".

وينبغي أن يُعلَمَ قبل مناقشة هذا الاستدراك أن في إعراب (العلا) وجهين؛ فيجوز أن يكون مفعول (حَجَّ)، أي: حجَّ الأثبات الجماعة العلا، فلا بدَّ من تقدير مضاف بين الفاعل والمفعول، لكنه أسند الإثبات إلى العلا، والمراد صاحبه، وهذا الوجه هو الذي ذكره أبو شامة (٢٩٤٠)، وقبله الإمام أبو عبدالله الموصلي المعروف بشعلة شرحه على الشاطبية (٢٩٦٠).

وأما الوجه الثاني -واختاره السمين الحلبي الحلبي - أن يكون لفظ (العلا) صفة لقوله: (الزخرف)، على تقدير حذف مضاف، أي: الزخرف ذات الآيات العلا.

وقد ناقش السمينُ استدراك أبي شامة على ضوء هذين الوجهين من الإعراب فقال (٢٩٨): "وكون (العلا) موهماً للرمز يدفعه أنه من تتمة القيد؛ لأنه نعت لــ(الزخرف) على الوجه الأول (٢٩٩) من الإعــرابين اللــذين قدمتهما، لكنْ أبو شامة لم يعرب (العلا) إلا مفعولاً به، فمن ثمَّ استشكل ذلك، وأما على ما قدمته فلا إشكال، وهو الوجه الواضح البين، وهو أبلغ معنىً من كونه مفعولاً به" اه، وتفصيلُ السمين وبيانه في غاية الحُسْن، وأما بلاغة المعنى التي رجَّح بها الوجه الإعرابي فمسلم له بما ذكر؛ من جهة قرب اللفظ مبنىً من متعلقه، ولا يتــأتى ذلك على الوجه الإعرابي الآخر، والله تعالى أعلم.

الخاتمــــــــة

الحمد لله الذي تفضل بالإحسان، وأجزل العطايا الحسان، اللهم لك الحمد على ما أسبلت من الغطا، وأسبغت من العَطا، أحمدك حمداً يليق بجلالك، وعظيم صفاتك، وأشهد أن محمداً عبدك ورسولك، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً وبعد:

ففي ختام هذا البحث اليسير أخلص بنتائج أدونها كالآتي:

- أن متن الشاطبية أصل معتبر بالا شك، والأجل ذلك أقبل عليه العلماء، واعتنى به المشايخ الأجلاء.
- ٢- أن لأبي شامة -رحمه الله- في هذا العلم قدماً راسخة، وحجة واضحة، كما ظهر هذا جلياً في كثير من استدراكاته وتعقيباته على الإمام الشاطبي -رحمهما الله تعالى-.
- ٣- أن شرح أبي شامة -رحمه الله- شامة غراء بين سائر شروح الشاطبية، تحقق له ذلك بسبق زمنـــه،
 وقوة قلمه، وطول نفسه في تحقيق المسائل، وسبر الدلائل.
- ٤ أن مسلك أبي شامة في شرحه المتضمن الاحتفال بالاستدراكات والعناية بها، معتبر عند غيره، يـــدلُّ لذلك نقل بعضهم لجلٌ استدراكاته، وسير بعض منهم على منهجه بالاستدراك على الإمام الشاطبي في تـــراجم متعددة من شرحه.
- أن الاستدراك العلمي يرسخ المعلومة، ويقوي نظر الباحث في مسائل العلوم المتنوعة، ومن هنا فعلى
 المعتنى بالشاطبية أن يوليها عناية، ومزيد رعاية.
 - ٦- أن الاستدراك العلمي حيث أتاك يعتبر اجتهاداً لا بدُّ من اعتباره بالقواعد والأصول.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش

- (١) انظر: اللسان (درك) ٣٣٤/٤ ٣٣٥-٣٣٥.
- (٣) ذكر ترجمته هنا -رحمه الله- تحقيق لمقاصد البحث العلمي، وإلا فسيرته العطرة، ومآثره الزكية لا تخفي على ناظر في مؤلفاته، ولما تقرر فقد سلكت في الترجمة مسلك الاختصار؛ حتى لا يخرج البحيث عين مقصده الأصلي، وقد كفيت مؤونة التوسع في ترجمته من جملة من الفضلاء، والمشايخ الأجلاء، وانظر في ترجمته: وفيات الأعيان ٤١/٤، وطبقات الشافعية للسبكي ٧٧٠/٧، وسير أعلام النيبلاء ٢٦١/٢١، ومعرفة القراء ٧٧٣/٥، وغاية النهاية ٢٠٠٢، وغيرها.
 - (٣) انظر: غاية النهاية ٢١/٢.
- (٤) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢٠٠٤، ومعرفة القراء/٦٧٣، وغاية النهايــــة ٣٦٥/١، وطبقـــات المفسرين للداوودي ٢٦٣/١، وشذرات الذهب ٣١٨/٥.
 - (٥) انظر: غاية النهاية ١/٥٣٦.
 - (٦) انظر: معرفة القراء/٢٧٤.
 - (٧) انظر: معرفة القراء/٦٧٣-٤٧٤، وغاية النهاية ٢٥٥/١.
 - (٨) انظر: معرفة القراء/٢٧٤، وغاية النهاية ٣٦٦/١.
 - (٩) انظر: كلام الإمام ابن القيم –رحمه الله– في زاد المعاد ١٨٦/١.
 - (١٠) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، برقم/٧.
 - (١١) متن الشاطبية/١.
 - (١٢) إبراز المعايي ١١٥/١.
 - (۱۳) آية/۱۸۲.
- (12) الإمام، أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود، أبو العباس الحلمي، المعروف بالسمين الحلمي، النحوي، نزيل القاهرة، إمام كبير، قرأ على أبي حيان، وسمع كثيراً منه، قال ابن الجزري: وألَّف تفسيراً جليلاً وإعراباً كبيراً، وشَرَحَ الشاطبية شرحاً لم يسبق إلى مثله، توفي سنة ست وخمسين وسبعمائة. انظر ترجمته في: غاية النهاية ١٥٣/١، وشذرات الذهب ١٧٩/٥.
 - (10) العقد النضيد ٢٧/١.
- (١٦) الإمام العلامة جمال الدين، محمد بن حسن بن محمد المغربي، المقرئ، نزيل حلب، ولد بفاس، سنة نيـف وثمانين وخمسمائة، وأخذ القراءة على بعض أصحاب الإمام الشاطبي، وتقفه على مـــذهب أبي حنيفــــة،

وكان إماماً متفنناً، ذكياً متقناً، واسع العلم، كثير المحفوظ، بصيراً بالقراءات وعللها، وافر الفضائل، متين الديانة، انتهت إليه رياسة الإقراء بحلب، أخذ عنه القراءة جماعة، توفي سنة ســت وخــسين وســتمائة، وكانت جنازته مشهورة. انظر ترجمته في: معرفة القراء/٦٦٨، ٩٦٩، وغاية النهاية ٢٣،١٢٢/٢.

- (١٧) اللآلئ الفريدة ٧٦/١.
 - (١٨) متن الشاطبية/٢.
- (19) إبراز المعاني 1٤٣/١.
 - .124/1 (1+)
- (٢١) إبراز المعاني 1/١٩٤-١٩٥.
 - (۲۲) متن الشاطبية/٦.
- (٣٣) انظر: إبراز المعابى ١٩٢/١.
 - (٢٤) العقد النضيد ٢٤٤/١.
 - (۲۵) إبراز المعانى ۱۹۳/۱.
- (٢٦) انظر: العقد النضيد ٢٤٤/١-٢٤٥.
- (٧٧) القصيدة المالكية في القراءات السبع مخطوط لوح/ ٣
 - (۲۸) متن الشاطبية/٩.
 - (۲۹) إبراز المعايي ١/٥٣٥–٢٣٦.
 - (۳۰) العقد النضيد ۱/۳۲
 - (٣١) انظر: كنْز المعاني ١٦٢/١.
 - (٣٢) يوسف/٩.
- (٣٣) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الربعي الجعبري السلفي، حاذق ثقة كبير، شرح الشاطبية والرائية، وألـف التصانيف في أنواع العلوم، وتخرج به جماعة، توفي سنة ٧٣٧ه ببلد الخليل. انظر ترجمته في: معرفة القراء ٧٤٣/٢ وغاية النهاية ٢٩/١.
 - .197/7 (45)
 - (٣٥) انظر: الإحكام للآمدي ٥/٣.
 - (٣٦) متن الشاطبية/٩.
 - (۳۷) إبراز المعابى ۲۳۸/۱.

- (٣٨) متن الشاطبية/٤.
- (٣٩) العقد النضيد ١/٣٥٦.
- (٤٠) نسبها أبو حيان في البحر المحسيط ١٣٣/١-١٣٤ إلى أبي هريــرة وعاصــم الجحــدري والجعفــي وعبدالوارث عن أبي عمرو، وهي قراءة شاذة. وقال أبو حيان: (وهي لغة بكر بن وائل).
 - (٤١) نسبها أبو حيان في البحر المحيط ١٣٤/١ لأبي حيوة وأبي حنيفة.
 - (٤٢) القصيدة المالكية مخطوط لوح/ ٣.
 - (٤٣) كنْز المعانى ٢٠٤/٢.
 - (٤٤) اللآلئ الفريدة ١ /١٦٤.
 - (53) إبراز المعابي ٢٤١/١.
 - (٤٦) الإحالة السابقة.
 - (٤٧) كنز المعابى ٢٠٤/٢.
 - (٤٨) متن الشاطبية/٩.
 - (٤٩) القصيدة المالكية مخطوط لوح/ ٣.
 - (٥٠) متن طيبة النشر/٣٨.
 - (١٥) عقد اللآلي/ ٢.
 - (٥٢) متن الشاطبية/٩.
 - (٥٣) إبراز المعاني ٢٤٤/١.
 - (٤٥) المرجع السايق.
 - (٥٥) كنْز المعاني ٢١١/٢.
 - (٥٦) انظر: العقد النضيد ١/١ ٣٧٢-٢٧٣.
 - (٥٧) متن الشاطبية/ ٠٤.
 - (٥٨) متن الطيبة/٣٩.
 - (٩٩) انظر: العقد النضيد ٣٧٢/١.
 - (٦٠) متن الشاطبية/١٠.
 - (٦١) متن الشاطبية/١٠.
 - (۲۲) متن الشاطبية/٩.

```
(٦٣) إبراز المعابى ٧٤٨/١.
```

متن الشاطبية/١٠١٠.

(۷۷) إبراز المعاني ۲۷۳/۱.

(٧٨) العقد النضيد ٢/٥/٦ وما بعدها.

(٧٩) العقد النضيد ٢/٧٦.

(٨٠) متن الشاطبية/١١.

(٨١) انظر: إرشاد المريد/٣٩.

(۸۲) إبراز المعاني ۲۷۷/۱.

(٨٣) انظر: العقد النضيد ١/١٨١ -٤٨٦.

(٨٤) متن الشاطبية/١٢.

```
(٨٥) إبراز المعابى ٢٨١/١.
```

(٨٨) إبراز المعاني ٢٨٩/١، وفيه : قال آت، وهو خطأ، والصواب قل على ما هو مثبت أعلاه، وكذا أثبتـــه السمين في نقله للاستدراك. انظر العقد النضيد ٢٦/١٥.

(٨٩) انظر العقد النضيد ٢٦/١.

(• ٩) متن الطيبة / • ٤ .

(٩١) القصيدة المالكية مخطوط: لوح.

(٩٢) متن الشاطبية/١٣.

(٩٣) انظر: شرح الفاسي ٢٠٩/١، العقد النضيد ٥٦/١-٥٥٣.

(٩٤) إبراز المعايي ٢/٢٩٧–٢٩٧.

(٩٥) يعنى بذلك قول الشاطبي في باب الإمالة:

ولا يمنع الإسكان في الوقف عارضاً إمالة ما للكسر في الوصل ميلا

متن الشاطبية/٢٧.

(٩٦) العقد النضيد ١/٣٥٥.

(۹۷) كنز المعابى ۳۰۲/۲-۳۰۳.

(٩٨) متن طيبة النشر/٥٣، وانظر: شرح طيبة النشر لابن الناظم/١٣٠.

(٩٩) متن الشاطبية/١٤.

(١٠٠) الأعراف/١١١، والشعراء/٣٦.

(١٠١) انظر: سراج القارئ/٤٨، وإرشاد المريد/٤٧-٤٨، والوافي/٧٦-٧١.

(۱۰۲) إبراز المعاني/۳۱۹.

(١٠٣) انظر: إبراز المعابي ٢/٦٦٦–٣١٧، والعقد النضيد ٢١٨/١–٢٦٩.

(١٠٤) اللآلئ الفريدة ٢٢٢/١.

(١٠٥) متن الشاطبية/١٤.

(۱۰٦) إبراز المعابي ۲۲۲/۱.

(۱۰۷) متن الشاطبية/١٣.

.7 EV/Y (1 + A)

(١٠٩) تقدم أن الإمام الشاطبي التزم هذا من غير تصريح به في قواعد نظمه، وإنما فهمه الشراح باســــتقراء القصيدة، والنظر في دلالاتها، والله أعلم.

(۱۱۰) كتر المعابي ۲/۲۰۳.

(١١١) متن الشاطبية/١٥.

.45./1 (117)

(١١٣) العقد النضيد ٢٦٢/٢.

(۱۱۶) انظر: إبراز المعابي ۲/۳۳-۳۳۱.

(۱۱۵) إبراز المعانى ۳۳۱/۱

(١١٦) متن الشاطبية/١٦.

(١١٧) الأعراف/١٢٣، طه/٧١، الشعراء/٤٩.

(١١٨) وهو قوله تعالى: { ءَأُمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ } آية/١٦.

(١١٩) إبراز المعاني ٩/١،٣٥٩.

ومداً ابدل ثابي الهمزين من كلمة ان يسكن كآثر وائتمن إن يفتح اثر ضم او فتح قلب واواً وياءً إثر كسر ينقلب

ألفية ابن مالك/١٢٥.

(١٢١) يقصد بذلك قول الإمام الشاطبي في فرش حروف سورة الملك:

وآمنتمــوا في الهمــزتين أصــوله وفي الوصل الاولى قنبلٌ واواً ابدلا

متن الشاطبية/٨٦.

(١٢٢) العقد النضيد ٧٤٦/٢.

(١٢٣) المرجع السابق.

(۱۲٤) آية/٥٨.

(١٢٥) متن الشاطبية/١٦.

(۱۲۲) جملتها ست كلمات متفق عليهن بين السبعة؛ ءآلذكرين موصعان في الأنعام/١٤٤، و ءآلئن، موضعان في يونس/٩٥، وفي يونس موضع سابع محتلف موضعان في يونس/٩٥، وفي يونس موضع سابع محتلف فيه، وهو قوله ءآلسحر إن الله سيبطله/٨١، على قراءة أبي عمرو. انظر إبراز المعايي ٣٦١/١، واللآلئ الفريدة ٢٤٤/١، وإرشاد المريد/٥٥.

(۱۲۷) إبراز المعابي ۲/۲/۱.

(١٢٨) متن الشاطبية/١٦.

(۱۲۹) انظر فتح الوصيد ۳۰۰،۲۹۹/۲ كتر المعاني ۱۵،٤۱٤/۲ والعقد النصيد ۷۷۳،۷۷۲/۲ و وشرح شعلة على الشاطبية ۱۱۹.۹.

(۹۳۰) إبراز المعايي ۴/۳۲۳.

.٧٧٣،٧٧٢/٢ (١٣١)

(۱۳۲) متن الشاطبية/١٦.

(۱۳۳) إبراز المعابي ۲/۵/۱.

(۱۳٤) متن الشاطبية/٢٤.

(١٣٥) انظر كنر المعاني ٤١٤/٢.

(١٣٦) انظر العقد النضيد ٧٧٥/٢.

(١٣٧) انظر: التيسير/٣٢، وطاهر بن غلبون، المقرئ، أحد الحذاق المحققين، أخذ القراءات عن والده، وبرع في هذا الفن، وكان من كبار المقرئين في عصره بالديار المصرية، قرأ عليه القراءات أبو عمرو وأثنى عليه خيراً، صنف كتاب التذكرة، وهو من أجل مصنفات العلم، توفي بمصر سنة تسع وتسعين وثلاثمائة. انظر ترجمته في معرفة القراء/٣٦٩، ٣٣٩، وغاية النهاية ٣٣٩/١.

(١١٣) إبراز المعاني ١/١٣

(١١٤) العقد النضيد ٧٨٦/٢.

(١١٥) انظر اللآلئ الفريدة ٢٥٧/١، وانظر التيسير/ ٣٢، والنشر ٣٧٥،٣٧٤/١.

(١٤١) متن الشاطبية/٢٠.

```
(١٤٢) آية/٧٤.
```

(١٥٤) متن طيبة النشر/٤٨.

(١٥٨) العقد النضيد٢/٢٩.

(١٥٩) متن الشاطبية/٢٠.

(١٦٠) متن الشاطبية/٢١.

(١٦١) انظر: فتح الوصيد ٣٦٤/٢، العقد النضيد١٠٢٥/٢.

(١٦٢) انظر: العقد النضيد ١٠٣٠/٢، وسراج القارئ/٩١.

(١٦٣) إبراز المعاني ٣٤/٢ باختصار.

(١٦٤) نقل محقق الكتاب -رحمه الله- في الحاشية عند هذا الموضع بيتاً من إحدى نسخ الكتاب فيها تمثيل لما ذكره، والبيت منسوب لأبي شامة -رحمه الله-؛ وهو قوله:

ملا ويشا مما تحرك قبل أو أتت ألف والبعض بالروم سهلا

(١٦٥) العقد النضيد ١٠٣٨/٢.

(١٦٦) متن الشاطبية/٢١.

(١٦٧) إبراز المعايي ٣٦/٢.

(۱۲۸) إبراز المعابى ۲/۳۵.

(١٦٩) اللآلئ الفريدة ١/٩١٨.

.041/1 (114)

(۱۷۱) العقد النضيد ۱۰۳۸/۲.

(۱۷۲) متن الشاطبية/۲۱.

(١٧٣) إبراز المعاني ١/٢٤–٤٢ باختصار.

(١٧٤) ما سبق من شرح أبيات أبي شامة مستفاد من كلامه –رحمه الله- باختصار وتصرف يسير. انظر: إبراز المعاني ٢/٢ = ٤٣٠.

(١٧٥) متن الشاطبية/٢٢.

(۱۷۲) إبراز المعابى ۲/۸۲.

(۱۷۷) كنز المعايي ۲/۶،۵.

(۱۷۸) يريد تاء التأنيث.

(۱۷۹) متن الشاطبية/٢٢.

(١٨٠) انظر: فتح الوصيد ٣٨٤/٢-٣٨٥، وإرشاد المريد/٩٢.

(۱۸۱) إبراز المعابي ۲/۲٥.

(١٨٢) العقد النضيد ١١٥٥/٢.

.071/7 (117)

- (١٨٤) متن الشاطبية/٢٤.
- (١٨٥) إبراز المعاني ٧٠/٢.
- (١٨٦) متن طيبة النشر/٥٠.
- (١٨٧) القصيدة المالكية مخطوط لوح:.
 - (۱۸۸) انظر: النشر ۱۷۲/۲.
- (١٨٩) الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة/٢٤٦.
 - . £11/4 (19+)
 - (١٩١) متن الشاطبية/٢٤.
 - (١٩٢) متن الشاطبية/٢٦.
 - (۱۹۳) إبراز المعاني ۲/۸۰.
- (١٩٤) العقد النضيد لوح ٢٠٤/ب، ومن هنا تكون الإحالة على المخطوط من العقد النضيد؛ إذ المطبوع من الكتاب آخره باب أحكام النون الساكنة والتنوين، والمراد بالضرب الثاني في كلام السمين ما وقعت الألف فيه طرفاً، على ما تقدم ذكره في أول المبحث.
 - (١٩٥) متن الشاطبية/٢٤.
 - (١٩٦) البقرة/٢٢٣.
 - (۱۹۷) آل عمران/۳۷.
 - (۱۹۸) النمل/٥١.
 - (۱۹۹) إبراز المعانى ۸۷/۲.
 - (۲۰۰) العقد النضيد لوح ۲۰۸/ب.
 - (۲۰۱) كنّز المعاني مخطوط لوح ۱۱۹/ب.
- (۲۰۲) نقله السمين عن أبي بكر بن السراج. انظر: العقد النضيد لوح ۲۰۸/ب، وحكم عليه بالمشذوذ الفاسي في اللآلئ الفريدة ۳۸۸/۱، واعتبر قول الإمام الشاطبي: (وَإِنْ رَدَدتَ إِلَيكَ الفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلاً كافياً في دخول الإمالة عليه.
- (۲۰۳) انظر فيما تقدم: فتح الوصيد ۲۱/۲، واللآلئ الفريدة ۸۸/۱–۳۸۹، وإبراز المعايي ۸۷/۲–۸۷۸.
 - (۲۰۶) إبراز المعابى ۸۹/۲.

```
(٢٠٥) اللآلئ الفريدة ٣٨٧/١.
```

(۲۰۷) فتح الوصيد ۲۰۲۲.

(۲۰۸) یعنی به ما کان علی وزن فعلی مثلث الفاء.

(٢٠٩) انظر: الكتاب لسيبويه ٢١٣/٣، والمقتضب ٣٣٨/٣، والكشف ١٨٥/١.

(۲۱۰) العقد النضيد لوح ۲۰۸٪.

(۲۱۱) عقد اللآلي / ٨.

(٢١٢) انظر: فتح الوصيد ٢٣٣٢، وشرح الفاسي ١٠١/١، وسواج القارئ/١٠٦.

(۲۱۳) إبراز المعايي ۹۲/۲.

(٢١٤) اللآلئ الفريدة ٣٩٢/١، مع ملاحظة أن البيت المستدرك به في المطبوع فيه تصحيف ظاهر، والتصحيح من نقل السمين في العقد النضيد لوح ٢١١/أ.

(٢١٥) انظر: اللآلئ الفريدة ٢/١٣٩.

(۲۱٦) متن طيبة النشر/٥١.

(۲۱۷) الإسواء /۷۲.

(۲۱۸) متن الشاطبية/٢٥.

(۲۱۹) إبراز المعايي ۲۰۸/۲.

(۲۲۰) القصيدة المالكية لوح/ ٧

(۲۲۱) متن طيبة النشر/٥١.

(٢٢٢) متن الشاطبية/٢٦.

(٢٢٣) انظر: إبراز المعابى ١١٩/٢، وسواج القارئ/١١١-١١٦، وإرشاد المريد/١٠٤-٥٠٠.

(۲۲٤) إبراز المعاني ۱۲۰۳–۱۲۰ باختصار.

(٢٢٥) انظر: العقد النضيد لوح ٢٢٩/أ.

(٢٢٦) هذا البيت مع تاليه مما أفدته من فضيلة الشيخ العلامة د. محمود بن سيبويه البدوي، قدس الله روحه، وأعلى في الجنة نزله، في شرحه الشاطبية لنا في الكلية.

(٢٢٧) يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب الأزرق، المدين ثم المصري، لزم ورشاً مدة طويلة، وأتقن عنـــه الأداء، وجلس للإقراء، وانفرد عن ورش بتغليظ اللامات، وترقيق الراءات، وهو الذي خلف ورشاً في

الإقراء بالديار المصرية، توفي في حدود الأربعين ومائتين. انظر ترجمته في: معرفة القـــراء/١٨١، وغايـــة النهاية ٢/٢٪.

(۲۲۸) ۲/۰۰–۰۱ باختصار یسیر. وانظر: إبراز المعابی ۱۹/۲، وإرشاد المرید/۱۰۶–۰۰۰.

(٢٢٩) متن طيبة النشر/٥٢.

(٢٣٠) للاستزادة انظر: شرح الطيبة لابن الناظم/١٢١-١٢٢.

(۲۳۱) متن الشاطبية/۲۲.

(۲۳۲) إبراز المعابى ۲۲۶/۲.

(٣٣٣) انظر: فتح الوصيد ٤٤٤/٢، اللآلئ الفريدة ١٨/١، وكتر المعاني لشعلة/١٨٧، وكستر المعسايي، للجعبري مخطوط لوح: ١٨٧/ب، والعقد النضيد مخطوط: ٣٣٣/.

(۲۳٤) سراج القارئ/۱۱۳.

(٢٣٥) حدث الأماني شرح حرز الأماني/١٢٠.

(۲۳٦) متن الشاطبية/٢٦.

(۲۳۷) إبراز المعانى ۲۷/۲–۱۲۸.

(۲۳۸) متن الشاطبية/۲٦.

(۲۳۹) إبراز المعابي/۱۳۲.

(٢٤٠) المرجع السابق.

(٢٤١) العقد النضيد لوح ٢٣٩/ب.

(٢٤٣) وقد نصَّ عليه كما ترى، وأما التقدير الثاني على ما أفاده السمين؛ فــ(الكافرين) هو مفعول الفعــل المقدر، ويكون مع (كافرين) حالاً من المفعول قدم عليه، والتقدير: وأمل الكافرين كائناً مع كافرين. انظر: العقد النضيد لوح ٢٣٩/أ.

(٢٤٣) متن الشاطبية/٢٧.

(٢٤٤) انظر في ذلك: إبراز المعاني ٧٧/٢، والعقد النضيد لوح ٢٠٤/أ، وكثر المعاني لوح ١١٢/أ.

(٢٤٥) انظر: العقد النضيد لوح ٢٤٢/أ، وكنّز المعابي لوح ١٣١/أ.

(٢٤٦) إبراز المعابي ١٣٤/٢.

(٢٤٧) العقد النضيد لوح ٢٤٧/أ.

(٢٤٨) اللآلئ الفريدة ٢٩/٢.

```
(٢٤٩) انظر: العقد النضيد لوح ٢٤٢/أ.
```

الطيب بن غلبون وابنه طاهر، كان رحمه الله متبحراً في علوم الشريعة، حسن الفهم والخُلُق، جيد السدين والعقل، عالماً بمعايي القراءات، جلس للإقراء بجامع قرطبة، وعظم اسمه، وجل قدره، قرأ عليه جماعات كثيرة، وله تصانيف مشهورة، توفي رحمه الله سنة سبع وثلاثين وأربعمائسة. انظر ترجمته في: معرفة القراء/٣٩٤، وما بعدها، وغاية النهاية ٣٩/٢.

(377) 1/917.

(٢٧٥) المصدر السابق.

(۲۷٦) متن الشاطبية/٢٩.

(۲۷۷) سورة النساء/۱۲۸.

(۲۷۸) إبراز المعابي ۱۸٦/۲.

(۲۷۹) اللآلئ الفريدة ٢٨٦/٢، ونقله عنه السمين في العقد النضيد لوح ٢٧٧/ب، واعترض على قوله: (وفي نحو يوصل) بأنه يفهم منه أن الوجهين جائزان وصلاً ووقفاً، وليس كذلك بل الخلاف وقفاً، قال السمين: (وأظنه لو قال: "وفي وقف يوصل" لخلص من هذا).

(۲۸۰) انظر: الفتح الرحماني/۱۷۲.

(٢٨١) انظر: المصدر السابق، ونسبه فيه للطباخ.

(۲۸۲) متن الطيبة/٥٥.

(٢٨٣) القصيدة المالكية لوح/ ٩.

(۲۸٤) متن الشاطبية/٣٢.

(۲۸۵) إبراز المعايي ۲۲۷/۲.

(۲۸٦) انظر: العقد النضيد لوح ۳۰۸/ب.

(۲۸۷) عقد اللآلي/ ١٦

(۲۸۸) متن الشاطبية/٣٦.

(۲۸۹) انظر: إبراز المعابى ۲۷۳/۲.

(۲۹) انظر: متن الشاطبية/١٧.

(۲۹۱) كنز المعابى لوح ۱۸۰/أ.

(٢٩٢) مرجع الضمير إلى الألف من لفظ (العلا).

(۲۹۳) انظر: إبراز المعابى ۲۷۳/۲.

(٢٩٤) انظر: المصدر السابق.

(٣٩٥) الإمام، أبو عبدالله، محمد بن أحمد بن محمد الموصلي، المقرئ، الحنبلي، كان شاباً فاضلاً، ومقرئاً محققاً، ذا ذكاء مفرط، وفهم ثاقب، ومعرفة تامة بالعربية، وكان زاهداً صالحاً متواضعاً، ألَّف شرحاً للــشاطبية سماه كتر المعاني، وله نظم في السبع، واسمه الشمعة في القراءات السبعة، توفي رحمه الله سنة ست وخمسين وستمائة. انظر ترجمته في: معرفة القراء /٢٧٦، وغاية النهاية ١٨٠/٨٠٨

(۲۹۲) کنز المعابی/۲۵۳.

(۲۹۷) انظر: العقد النضيد لوح ۲۰۵۱.

(٢٩٨) انظر: الإحالة السابقة.

(٢٩٩) وهو الثاني في الذكر هنا فلا يشكل عليك.

فهرس المصادر والمراجع

- ابو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق وتعليق: الشيخ محمود جادو، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة «بدون تاريخ».
- ٢- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي، مطبوع طبعة خاصة غير متداولة، اعتنى بما أحد طلبة العلم.
- ٣- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وزملائه، دار
 الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
 - ٤- ابن مالك، محمد بن عبد الله، القصيدة المالكية في القراءات السبع، (مخطوط).
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، إعداد وإخراج: دار ابن خزيمـــة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٦- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحسب المدين الخطيب، المطبعة السلفية «بدون تاريخ».
- ٧- الجزري، ابن الناظم شهاب الدين أحمد بن محمد، شرح طيبة النشر في القراءات العسسو، ضبطه وعلَّق عليه: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ه.
- ٨- الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، طيبة النشر في القراءات العشر، اعتنى به: محمد تميم السزعبي،
 مكتبة دار الهدى بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤ه.
- ٩- الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره: ج. برجـــستراسر،
 دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢هـ.
- ١ الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه: علي بـن محمد الضباع، دار الكتاب العربي «بدون تاريخ».
- ١١ الجعبري، إبراهيم بن عمر، كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهابي، تحقيق : أحمد اليزيدي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤١٩هـ.

- ١٣ الجوزية، ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق الشيخين: شعيب وعبد القادر الأرنؤوط،
 مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة والعشرون، ١٤١٧هـ.
- ١٤ الحلبي، السمين، العقد النضيد في شرح القصيد، تحقيق د: أيمن سويد، دار نور المكتبات، جدة، الطبعة الأولى، ٢٢٧ه.
 - 10- الحنبلي، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- 17- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة، وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، حققه وعلَّق عليه: محمد بن مجقان الجزائري، دار المغني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١٧ الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه: أوتويرتزل، نشر
 دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ٤٠٤ هـ.
 - 10 الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ.
- ١٩ الذهبي، شمس الدين، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق: بشار عواد وزميليه، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ه.
- ٣- السخاوي، علم الدين، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق: د. مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ٣ ٢ ٢ ه.
- ٢١ الشاطبي، القاسم بن فيره، حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، تصحيح: محمد تمسيم الزعبي، دار المطبوعات الحديثة، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ۲۲ الضباع، علي بن محمد، إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة «بدون تاريخ».
- ٢٣ الفاسي، أبو عبد الله محمد بن الحسن، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، حققه وعلَّق عليه:
 عبدالرازق بن علي بن إبراهيم موسى، قدم له: د. عبدالله ربيع محمود حسين، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى،
 ٢٦٤ ه.
- ٢٤ القاصح، أبو القاسم علي بن عثمان، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، مطبعة مصطفى
 البابى الحلبي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ٣٧٣ه.

٢٥ القاضي، عبد الفتاح، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، مكتبة الدار، المدينة النبويـــة،
 الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٣٦ قبر، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، المكتبة العلمية،
 بيروت، الطبعة الثانية، ٣٠٤١هـ.

٢٧ القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: د.
 محمد محيى الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ه.

٢٨ - الموصلي، أبو عبد الله محمد بن أحمد شعلة، كنز المعايي شرح حرز الأمايي، الناشر: المكتبة الأزهرية للتواث، مصر، ١٤١٨ه.

Astdrakat Abe Nevus Chatby on the forward sections of the poem assets

The combination study

Dr - Ahmed Ben Au bin Abdullah Sudais

Abstract:

This research aims to: collect these Alastdrakat in such a board Ahatabih and study scientific study contains a motivation and the need to in the report's forward Chatby and understanding, as shown by researcher, from the scientific point of view, I recall then the likelihood of alternate likelihood alternate. The search also included the position commentators applicants from the total of these Alastdrakat Also included the presentation of research position commentators applicants from the total of these Alastdrakat

For a complete version of the paper in Arabic see pp 11-74

* * *

Contemplations in the verses of Al Nour Dr. Yusuf Al-Shibl

Abstract:

I meant identification of the truth of Al Nour in the Arabic language, and the saying of Al Nour in the Holy Quraan in either Makkah or Madinah ,definitely and indefinitely , it mentioned for fourty nine place , and I studied it in my study one by one , and I found that the saying "Al Nour" in the Holy Quraan concluded the material light that help ones to see as the Sun light and moon light , and incorporeally what is